www.kassioun.org

1105

الاثنين 16 كانون الثاني 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

حول علاقة 2254 مع وحدة سورية واستقلالها

[06]

الافتتاحية

التفاهم السوري التركي ضرورة وطنية

مع تقدم السّير باتجاه التسوية السورية- التركية، تتقاطع بشكل واضح وفاضح، طروحات المتشددين من الأطراف السوريةً المعاديةً لهذا الاتجاه. ولكل طرفٍ بطبيعة الحال، حججه للرفض، وبالأحرى ذرائعه التي يعمل علىً تسويقها ومحاولة إقناع الناس بها. وأهم هذه الحجج- الذرائع، ثلاثٌ هي:

أولاً: «رفع مستوى اللقاءات، سيشرعن الاحتلال التركي للأرض السورية، ويطيل أمده». لكن منطق الأمور يقول إنّ إنهاء الاحتلال يكون بأحد طريقين، فإما الحرب، وإما التفاوض. حتى أصحاب الطرح المشار إليه لا يقولون بالحرب خياراً، ناهيك عن أنّ الظروف الواقعية لا تسمح بها كأداة لإنهاء الاحتلال التركي، وفوق ذلك لا يريدون المفاوضات والتسويات ويحاولون إعاقتها. المحصلة الواقعية والعملية لطروحاتهم هذه ولسلوكهم، هي إبقاء الأمور على ما هي عليه، أي استمرار الاحتلال وإطالة أمده، بل وأيضاً فتح الباب مجدداً أمام تنفيذ عدوان تركي جديد يجتاح مناطق إضافية من الشمال السوري.

بالمقابل، فإنّ الانخراط الجدي في التسوية هو باباً أكيد نحو إنهاء الاحتلال، لأنّ أوراقنا كسوريين في هذه التسوية ليست ضعيفة كما يحاول البعض تصوير الأمر، بل تنبع قوتها ليس من حقنا في أرضنا وفي سيادتنا عليها فحسب، بل وأيضاً من التوازنات الدولية التي تدعم فيها حقنا هذا كل من روسيا وإيران ضمن أستانا ومعهما الدول العربية الأساسية، إضافة إلى أنّ مصلحة تركيا هي الأخرى، وبتشابكها مع مصالح القوى الصاعدة، تقتضي انسحابها الكامل من سورية، بالتوازي مع تحقيق التسوية السياسية للأزمة السورية عبر التنفيذ الكامل لـ2254.

ثانياً: «المستهدف من التسوية السورية- التركية هم الادارة الذاتية والكرد السوريون». قبل كل شيء، فإنّ عدم تحقيق التسوية، وكما أشرنا آنفاً، يعني فتح الباب مجدداً لعملية عسكرية تركية جديدة لن يمنعها الأمريكان إذا توفرت شروط القيام بها، كما لم يمنعوا ما سبقها من عمليات؛ أي فتح الباب نحو مزيد من الخسائر ومن سيل الدماء، وبين الكرد السوريين ضمناً، وعلى وجه الخصوص. بالمقابل، فإنّ التسوية، تعني إنهاء احتمال أيّ عدوان جديد عبر انتشار الجيش السوري على الحدود. وتعني أيضاً البدء بعملية التغيير السياسي الحقيقي التي تمثل المدخل الوحيد لإنفاذ إرادة الشعب السوري بكل مكوناته، وضمناً الاتفاق على شكل إدارة كل المناطق في سورية الموحدة، وإحقاق الحقوق المسلوبة ورفع المظلوميات، ضمن نظامٍ سياسي جديدٍ يقرره السوريون بأنفسهم، ويعتمد صيغةً متطورة للعلاقة بين المركزية واللامركزية لسورية الواحدة الموحدة كلها.

ثالثاً: «التسوية السورية- التركية هي تطبيع مع النظام يشرعنه ويلغي الانتقال السياسي». المنطق الضمني لهذا الطرح هو ذاته الذي استمر متشددون في تكراره طوال أكثر من عشر سنوات، والمستند إلى مقولة «الإسقاط»، حيث «لا حوار مع النظام»، و «لا اعتراف به» وإنما فقط مطالبة برحيله. أصحاب هذا الطرح، يرفضون عملياً كل فكرة الحل السياسي، التي تقوم بجوهرها على طرفين يعترف كل منهما بالآخر، ويتفاوضان على انتقال سياسي يؤدي إلى تغيير النظام تغييراً سلمياً وجذرياً، بعد سنوات من حرب عبثية خربت البلاد. عبر التمسك بفكرة «الإسقاط» بالتوازي مع تمسك الطرف المقابل بفكرة «الحسم»، تم تأخير عملية تغيير النظام كل هذه السنوات. واليوم، يحاول المتشددون تأخيرها لسنوات إضافية عبر هذا الطرح وهذا السلوك الرافض للتسوية السورية- التركية.

ما ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً، هو أنّ التسوية السورية- التركية، برعاية أستانا، وبدعم من الصين وتفاهم مع دول عربية أساسية، ليس المقصود منها بحالٍ من الأحوال، الحفاظ على النظام القائم، بل على العكس تماماً، المقصود منها هو تغيير النظام سلمياً عبر توافق كل السوريين على أساس القرار 2254 ووفقاً لإرادتهم وللحوار فيما بينهم.

المرحلة التي نعيشها الآن، هي مرحلة تنضيج قاعدة التفاهمات الإقليمية والدولية والمحلية، التي تسمح بتنفيذ 2254 بشكل كامل، وهذه التفاهمات تشمل التسوية السورية- التركية بوصفها أحد أهم المداخل نحو تنفيذ القرار، وتشمل أيضاً تفاهمات تضم أصحاب المصلحة في إنهاء الاستنزاف وإنهاء الأزمة السورية. تشمل قائمة هؤلاء على المستوى الدولي والإقليمي كلاً من ثلاثي أستانا ومعهم الصين ودول عربية أساسية.

المتضرر الأساسي من السير نحو الاستقرار ومن السير بالتسوية السورية- التركية إلى نهاياتها، هو الطرف الأمريكي- «الإسرائيلي»، ومعه بطبيعة الحال المتشددون وتجار الحرب من مختلف الأطراف، والذين باتت الأزمة بالنسبة لهم، أمراً وجودياً لا يمكنهم البقاء في حال انتهائها.

إنّ مصلحة الوطنيين السوريين، مصلحة الغالبية العظمى المنهوبة من السوريين، هي مع الدفع نحو استكمال التسوية السورية- التركية، وصولاً إلى تفاهمات تقوم على احترام حقيقي لسيادة الشعب السوري، والدولة السورية في شتى المجالات، تفاهمات تكون باباً أساسياً نحو استعادة السيادة، ونحو إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مستقبله السياسي بكل مفرداته، عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254.

شؤون عمالية

كيف تشفط الثروة من العمال

02

شؤون محلية

السورية للتجارة.. أكبر تاجر يستجدي التجار!

08

شؤون اقتصادية

من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل: ماذا بقي من دعم التعليم

12

شؤون عربية ودولية

صراع روسيا والغرب يشتد... هل من مخارج آمنة؟

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المؤتمرات النقابية وخيار التصعيد النقابي والعمّالي

يحلُّ في الشهر الأول من كل عام موسم المؤتمرات السنوية للنقابات، وذلك وفقاً لقانون التنظيم النقابي، حيث يطرح النقابيون القاعديون «لجان نقابية، متممون» مداخلاتهم التي من المفترض بها أن تعكس الواقع العمالي «مطلبياً وإنتاجياً وحقوقياً»، ومن المفترض بهذه المؤتمرات أيضاً أن تقدم كشف حساب للعمال عمّا أنجزته نقاباتهم خلال العام، وما هي خطة العمل المفترض أن يقرّها المؤتمر لإنجاز تلك المطالب، والدفاع عن الحقوق والمكتسبات والآليات المتبعة من أجل ذلك، خاصةً وأن الحكومة تؤكد في كل يوم على تمسكها بخطة عملها وبسياساتها الليبرالية تجاه حقوق العمال، وتجاه القطاع العام الصناعي، حيث تقضي تلك السياسات بتقليص الحقوق العمالية، والتخلص من القطاع العام ما أمكن... هذه هي خطة الحكومة، ولكن ما هي خطة النقابات لمنع ومواجهة ذلك؟!

من المعلوم أن النقابات ما زالت تتبنى النقابية السياسية منذ مؤتمرها السابع عشر، وما زالت إلى الآن تدافع بقوة عن شراكتها مع الحكومة، وتعتبرها المدخل الوحيد لتحقيق المطالب العمالية، فالنقابية السياسية تفرض عليها آليات عمل لا تستطيع تجاوزها، مهما تمادت الحكومة بسياساتها التي تنتهك حقوق العمال، وتتعدى على مكاسبهم، وتفرّط بالقطاع العام، وفقاً لخطة منهجية ومدروسة قدمها صندوق النقد الدولي، والخبراء الأجانب الذين استعانت بهم الحكومة لإعادة هيكلة القطاع العام، وخاصةً الصناعي منه، تلك الهيكلة التي تعني كما هو واضح تصفية القطاع العام، أو بالحد الأدنى تقليصه إلى الحدود الدنيا.

إن المحاولات التي جرت، والتي قد تجري الآن والمؤتمرات النقابية على الأبواب، من أجل الحد من توجيه النار على الحكومة وسياساتها، تساهم في تلك السياسات التي أضرَّت بحقوق العمال ومكاسبهم، وتساهم أيضاً في إضعاف وحدة الحركة النقابية التي تحتاج لها الطبقة العاملة الآن أكثر من أي وقت مضى.

والمطلوب في هذا السياق تعزيز قدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن حقوقها ومكاسبها، والتخلي عن أوهام الشراكة مع الحكومة، واعتبارها الملاذ الأول والأخير للحركة النقابية لتحقيق مطالب العمال.

إن من يدافع عن حقوق العمال ومكاسبهم هم العمال أنفسهم، وقياداتهم النقابية الحقيقية المفترضة، التي بدأ الكثير من أفرادها يطرحون بشكل أجرأ من السابق قضايا الطبقة العاملة والدفاع عن حقوقها، وجزء أساسي من هذه الحقوق هو الدفاع عن مكان العمل، أي عن القطاع العام، وضرورة تحسين الوضع المعيشي وذلك بزياد الأجور زيادة حقيقية وفق سلم متحرك مع الأسعار وهذا الأمر بدأت تفرضه الظروف الموضوعية التي يعيشها العمال.

الخيار المتاح الآن في المؤتمرات النقابية هو رفع الصوت عالياً في مواجهة الحكومة وإجراءاتها التي أدت إلى ما أدت إليه في أوضاع العمال والصناعة كمقدمة نحو تصعيد حقيقي في موقف العمال من أجل حقهم فيما ينتجونه من ثروة تنهب على عينك يا تاجر.

كيف تشفط الثروة من العمال

منذ ما قبل انفجار الأزمة السورية كان بالكاد يكفي راتب الموظف في القطاع العام أو العامل في القطاع الخاص تأمين احتياجاته وكانت غالبية العمال أو الموظفين يعملون بأكثر من عمل ليؤمنوا احتياجاتهم الأساسية وكانت الغالبية مفقرة إلى حد ما، ورغم ارتفاع الأجور منذ مطلع الألفية الجديدة إلا أنه سرعان ما كانت الأسعار تلتهم هذه الزيادات، فعملياً كان راتب الموظف تقل قيمته مع الوقت رغم ارتفاعه، فمعدل توزيع الثروة كان 75% لأصحاب الربح و 25% لأصحاب الأجور أي إن العمال والموظفين وهم الغالبية في المجتمع لم يكونوا يحصلون سوى على 25% من الثروة الوطنية مقابل حصول الأقلية على 75% من الثروة.

■ ميلاد شوقي

قبل الأزمة

وكانت الظروف الاقتصادية- من تدنٍّ لمستوى المعيشة للغالبية مع اتباع سياسة رفع الدعم تدريجياً بدءاً من المحروقات وتحرير أسعار المواد والسلع الأساسية وازدياد معدلات النهب والفساد وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي- أحد الأسباب الهامة والضرورية التي ساهمت في انفجار الأزمة.

اتباع نفس السياسات

ورغم حدوث الانفجار وما حملته السنوات العشر الماضية من مآسٍ على المجتمع بشكل عام استمرت الحكومة في اتباع نفس السياسات الاقتصادية الليبرالية من تجميد الأجور وخفض قيمتها الحقيقية المتبقية مع رفع الدعم بشكل نهائي ورفع أسعار حوامل الطاقة وضرب الإنتاج بنوعيه، وهذه السياسات عمّقت من الأزمة وضاعفت من نتائجها لا بل وكانت حصان طروادة في تدمير الدولة والمجتمع من الداخل في تكامل واضح مع العامل الخارجي المتمثل بالعقوبات والحصار.

وتشير الأرقام إلى أن مستوى توزيع الثروة في سورية قبل عام 2021 هو 87% لأصحاب الربح والذين لا يمثلون سوى 10% من المجتمع مقابل 13% للعمال والذين باتوا يشكلون 90% من المجتمع أي حصلت زيادة في تمركز الثروة في قطب وزيادة الفقر والعوز والحرمان في القطب الثاني من المجتمع وسنشرح بالتفصيل كيف استحكمت هذه القلة الثروة وشفطتها من العمال الذين ينتجون الثروة.

أساليب شفط الثروة

فمقدار ربح الحكومة وأرباب العمل من العمالة المأجورة عليه سؤال يحتاج إلى إجابة بدقة علمية من قبل المكتب المركزي للإحصاء وطرح موقع سيرياهوم أمثلة رقمية تعطي صورة عن حجم الأرباح التي تحصلها الحكومة والقطاع الخاص من العاملين بأجر.

وبحسب الموقع بلغ عدد العاملين في الجهات الحكومية 1563482 عاملاً في عام 2019 مقابل 2135217 عاملاً في القطاع الخاص وكان راتب بدء التعيين للإجازة الجامعية عام 1985 أي قبل عام واحد من أول تعديل على سعر الصرف لا يقل عن 250 دولاراً بينما انخفض إلى 34,44 دولاراً الآن.

وإذا اقتصرنا على الحد الأدنى للأجور حالياً «92970 ليرة» فإنه لا يتجاوز 31 دولاراً مقابل 200 دولار عام 1985 وهذا يؤكد أن الحكومة تربح حالياً من كل عامل 169 دولاراً شهرياً أي 2028 دولاراً سنوياً وبالتالي ربحها من إجمالي عمالتها لا يقل سنوياً 3170 مليون دولار وهو يساوي حساب آخر سعر للصرف «3015 ليرة» مبلغ 955705 مليار ليرة وهذا المبلغ هو من حق العاملين بأجر وليس من حق الحكومة وهو الذي يسبب حالة الفقر الشديد وعجز الأسرة عن تأمين احتياجاتها.

وأكد التقرير المحلي أن القطاع الخاص يربح أكثر من عمالته لأنها أكبر حجماً فربحه السنوي من العمالة المأجورة لا يقل عن 4330 مليون دولار أي 13054 مليار ليرة بالسعر الرسمي، وبما أن القطاع الخاص يسعر بالسعر الأسود فإن ما يربحه فعلياً من عمالته لا يقل عن 20 مليار ليرة سنوياً.

وبحسب الموقع فإن هذه الأرقام تكشف أن سبب ارتفاع نسب الفقر في سوريا وعجز ملايين الأسر عن تأمين احتياجاتها ليس سببه ارتفاع الأسعار ولا تراجع القدرة الشرائية لليرة وإنما قيام الحكومة والقطاع الخاص بشفط دوري للأجور مع كل تعديل على سعر الصرف.

سبب ارتفاع نسب الفقر في سوريا وعجز ملايين الأسر عن تأمين احتياجاتها ليس سببه ارتفاع الأسعار ولا تراجع القدرة الشرائية لليرة

ماذا يحتاج العاملون بأجر

تعاني الطبقة العاملة السورية من ضعف عام في مسيرة تطورها، منذ أواخر القرن الماضي نتيجة وضع النقابات العمالية كامل البيض في سلة السلطة التنفيذية، وضعف الحياة الديمقراطية داخل صفوفها، وهي لا تستطيع أن تدافع من خلالها عن حقوق العمال وتحافظ على مكتسباتهم رغم شحّها، وتأمين شروط معيشة لائقة وكريمة تحفظ كرامة العمال.

■ نبيل عكام

يعاني عمال القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم وقطاع الدولة من التآكل المستمر لأجورهم نتيجة لارتفاع الأسعار الفاحش، وعدم القدرة على الدفاع عن مصالحهم الطبقية. نتيجة ارتهان النقابات العمالية للسلطة التنفيذية كما ذكرنا آنفا، مما ساهم في إضعاف الوعي الطبقي، لدى شريحة واسعة من العمال وخاصة في القطاع غير المنظم. وعدم قدرتها على خوض نضالاتها المطلبية المتعلقة بحياتها المعيشية من أجور وغيرها وتحسين شروط وظروف عملها، إضافة إلى عدم تحديد مواقفها السياسية، إن ما تحتاجه الطبقة العاملة اليوم، هو العمل على تنمية الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة وقواها المحركة وتنظيماتها النقابية بمختلف مستوياتها، والعمل على حشد قوى هذه الطبقة من أجل الحل السياسي للأزمة السورية بما يحفظ حقوق العامل. فطريقة وأسلوب عمل النقابات اليوم يعيق تطوير الوعي الطبقي العمالي، ضمن صفوف المجتمع ويعيق أيضاً زيادة المنتسبين إليها. ويضعف تواجدها في القطاعات الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد الوطني، الذي يمكن أن يعطيها قوة في الحياة الاقتصادية للمجتمع. ازدياد الفقر واستفحاله في المجتمع يعتبر إدانة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلاد ولا بد من مواجهته، إذ إن البلاد لم تشهد نهباً للثروة الوطنية بهذا القدر الكبير، منذ استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي، بينما هناك أكثر من 80% ممن يكابدون لظى العيش المرير، وبالأخص منهم العاملون بأجر. فقد أصبحت ظاهرة الفقر حقيقة راسخة ومستشرية. وقد لا نقول جديداً بأن الفقر يولد شعوراً بعدم الأمان والمهانة، وعدم الاستقرار وضعف القدرة على التفكير أو التخطيط، والجنوح باتجاه الجريمة أو الهجرة من أجل البقاء، وهذا ما تشهده البلاد في كافة المحافظات وخاصة الشباب منهم. والفقر سبب مباشر لاعتلال الصحة، وانخفاض القدرة على العمل، وانخفاض الإنتاجية، كذلك تدني متوسط العمر، والتعليم، ونقص المهارات الفنية في الصناعة نتيجة تهجيرها، وهو أي الفقر عائق أساسي للنمو.

إن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لحالات الفشل الذريع لتلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية عديمة الجدوى التي لا تعبر عن مصالح المجتمع. لا سبيل للقضاء على الفقر إلا بتغيير هذه السياسات الاقتصادية المتبعة التي تخنق فرص العمل، وإقامة المشاريع الصناعية الإنتاجية الوطنية، هي الطريق الرئيسي للقضاء على الفقر. وتقع على عاتق النقابات ممثلي العمال مسؤولية كبيرة في الخلاص من الفقر. ويجب على النقابات أن تدرك مدى تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها الحكومة على المنشآت الصناعية المختلفة، والعمال ومكان العمل. أما الدولة فعليها أن تقوم بإقامة الاستثمارات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل، وتوفير السلع الضرورية، وتأمين الخدمات العامة، وتأمين بيئة عمل مواتية للصناعة الوطنية لا تطفيشهم خارج البلاد.

يحتاج العاملون بأجر إلى التعبير عن أنفسهم لكي يُعترف بحقوقهم وتُحترم، ولكي تلبى مطالبهم يحتاجون أيضاً إلى القوانين الضرورية التي تعمل من أجل صالحهم وليس العكس، وبدون هذه الحقوق لن يتمكن العاملون بأجر من الإفلات من براثن الفقر، وبالتالي يحتاجون إلى قوى سياسية حقيقة تعدل ميزان القوة إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها التي تصب في مصلحة كافة العاملين بأجر.

يحتاج العمال إلى قوى سياسية حقيقة تعدل ميزان القوة إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها التي تصب في مصلحة كافة العاملين بأجر

الطبقة العاملة

فرنسا إضراب عمال مستشفيات

قررت نقابة قطاع الصحة في فرنسا الدخول في إضراب مفتوح يشمل أعمال قطاع المستشفيات الحكومية للمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وقالت نقابة العمال في بيان لها: «إن الهدف من الإضراب ليس المطالب المادية فحسب، بل التنبيه لعواقب الوضع المهني المزري الذي ينذر بانهيار النظام الصحي الفرنسي. حيث تجاوب مع الإضراب نحو 90% من العمال في ضواحي باريس، إضافة إلى ما يزيد عن 20% من العمال في العاصمة باريس. هذا وقد سبق هذا الإضراب مظاهرات لأطباء القطاع الخاص الخميس الماضي، طالبوا خلالها الحكومة الفرنسية بالحوار وتحقيق مطالبهم. وقالوا إن الإرهاق الذي يطال مستخدمي العاملين في القطاع الصحي من أطباء وممرضين وغيرهم سببه شح الموارد البشرية في القطاع الذي ينفر منه العمال بسبب سوء الإدارة.

بلجيكا إضراب لعمال شركة «ريانير»

قام العاملون من مضيفي ومضيفات شركة الطيران العاملين بشركة «ريانير» للطيران في بلجيكا، بإضراب عن العمل في نهاية الأسبوع الماضي، هذا وقد أعلنت نقابة عمال شركة «ريانير» ببلجيكا عن استعدادها لتنفيذ إضراب لأربعة أيام كل شهر في حال عدم تنفيذ طلباتهم المرفوعة، من طرف الشركة، والمتمثلة في تحسين وضعهم المادي بزيادة أجورهم والتعويضات الأخرى وظروف عملهم. تسبب إضراباً للعاملين بشركة «ريانير» للطيران، في إلغاء العشرات من الرحلات التي تربط المملكة البلجيكية بعدة وجهات، حيث تم إلغاء أكثر من 120 رحلة لمختلف الوجهات. وحسب المديرية العامة للطيران المدني، قامت العديد من شركات الطيران بتخفيض جداول رحلاتها المغادرة، بسبب إضراب موظفي المطار الذين يطالبون بزيادات في الرواتب.

الجزائر إضراب في مؤسسة النقل الحضري

دخل ما ينحو على 90% من العاملين في مؤسسة النقل الحضري، وشبه الحضري بغليزان الجزائرية بما فيهم سائقو الحافلات، في إضراب لمدة خمسة أيام ابتداء من الأحد الثامن من الشهر الجاري وأعلن العمال أن تعليق الإضراب يكون مرهوناً باستجابة إدارة المؤسسة للمطالب المرفوعة. وحسب بيان النقابة فإن اجتماعات عدة عقدت بين النقابة وإدارة المؤسسة لمناقشة مختلف القضايا والمطالب، وأنها لم تلق أية استجابة، وقامت النقابة بمراسلة مفتشيّة العمل من أجل التدخل لفض النزاع، وتوجيه توصيات الإدارة لإرساء قواعد الحوار. لكن إدارة المؤسسة ضربت مطالب العاملين عرض الحائط.

سريلانكا إضراب الآلاف من العاملين الصحيين

انضم عمال الصحة في القطاع العام في جميع أنحاء سريلانكا إلى إضراب ليوم واحد يوم الاثنين التاسع من الشهر الجاري، للمطالبة بزيادة الأجور ووضع حد لإجراءات التقشّف القاسية التي فرضتها الحكومة. وتضمنت المطالب أجوراً وعلاوات مرتبطة بتكلفة المعيشة، وخفض زيادات الفائدة غير العادلة على القروض، قفزت أسعار الفائدة المصرفية على القروض التي يأخذها العمال من 8% إلى 15% خلال العام الماضي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الأقساط الشهرية المقتطعة من الأجور. يأتي هذا في ظل الظروف التي انخفضت فيها الأجور الحقيقية إلى النصف تقريباً بسبب التضخم المتفشي. والإضراب هو الأول من نوعه هذا العام وعبر عن غضب العمال المتزايد من الاعتداء المتزايد على حقوقهم الاجتماعية والديمقراطية الأساسية من قبل الحكومة.

معاناة عمّال المطاعم....

عودة إلى أيام بدايات البشرية في التشكيلة المشاعية قبل آلاف السنين، أيام كان الإنسان منتمياً إلى عمله وقوة عمله المصروفة في سبيل إشباع حاجاته وممارسة دوره الاجتماعي تجاه أبناء قبيلته، فمثلاً إذا ما عملنا مقارنة بين عامل المطعم «الشيف» في الوقت الحالي مع ما يقابله بنفس الوظيفة تقريباً أيام النظام المشاعي، نجد أن مقابله في تلك الحقبة الرجل الصياد الذي يقوم بتأمين الطعام له وللقبيلة، وبناء على هذه المقارنة سنوضح فيما يلي بعض الفروقات الاجتماعية والروحية والمادية والاقتصادية بين عبد الكريم عامل المطعم المعاصر، وبين الصياد في الحقبة المشاعية:

■ مراسل قاسيون

الانتماء إلى العمل والاغتراب عنه

عبد الكريم من سكان منطقة الدحاديل، يعمل بأحد المطاعم الموجود في مدينة المزة، يختص عبد الكريم بإعداد وتحضير الوجبات الغربية، ويمتد يوم عمله فعلياً إلى ما لا يقل عن 10 ساعات يومياً وعلى مدار أيام السنة كاملةً. في حين أن الصياد المشاعي تقدر ساعات عمله بحوالي 6 إلى 7 ساعات بشكل متوسط، يقوم من خلالها باصطياد ما تيسر له من الفرائس وتأمين الحاجة اليومية له وللقبيلة. عودة إلى عبد الكريم الذي يتقاضى شهرياً راتباً لا يتجاوز 300،000 ليرة فقط لاغير هذا الراتب الذي لا يعادل تقريباً فاتورة أو فاتورتين بأحسن الأحوال من الطعام الذي يعده ويعمل عبد الكريم على تقديمه بأفضل صورة ممكنة للزبائن.

إذا ما نظرنا إلى المسألة بعمق أكبر نجد أن عبد الكريم مغترب تماماً عن ذاته وعمّا يستطيع فعله، مغترب تماماً عن جوهره كانسان منتج، كل ما يبرع به وما يتقنه وما يستهلكه من قوة عمل عضلية وذهنية، لا يستفاد منها على الصعيد الشخصي ولا بمقدار ذرة، على عكس الصياد البدائي المنتمي بالمطلق لعمله وقدرته على الصيد، فهو «أي الصياد» يعمل لذاته ومن أجل ذاته، وكل ما يستهلكه من قوة عمل يعود له. فإذا كانت الوجبات التي يبرع عبد الكريم بإعدادها وغير القادر حتى على التفكير بتذوقها فإن الصياد المشاعي يستفاد كل الاستفادة من منتجات عمله.

ما هو المقابل؟

ذكرنا سابقاً أن عبد الكريم يتقاضى حوالي 300،000 ليرة شهرياً، أي ما يعادل 75،000 ليرة أسبوعياً و 10،70 يومياً على مدار أيام الأسبوع السبعة، وبالتالي فإن أجرة الساعة تبلغ 1070 ليرة فقط لا غير. مقابل هذا الدخل المتواضع تبلغ احتياجات عبد الكريم بحدها الأدنى وتبعاً لمؤشر قاسيون حوالي 2،500،000 ليرة شهرياً، فإن ما يتقاضاه عبد الكريم لا يغطي إلا 12% من الحد الأدنى لاحتياجاته وعوامل تجديد قوة عمله. 12% من الطعام والشراب، 12% من الطبابة، 12% من اللباس والسكن. هذه النسبة المرعبة – القابلة للانخفاض أكثر وأكثر – نتيجتها الحتمية موت عبد الكريم وعائلته، لأننا عندما نتكلم عن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، وإن ما يغطيه عبد الكريم لا يزيد عن 12% من هذا الحد وبالتالي فإن الموت والفناء هو النتيجة الحتمية لهذا الأمر. في حين أن الصياد البدائي يحصل فعلياً مقابل عمله على احتياجاته الكاملة بحدها الأعلى بنسبة 100%. لأنه إذا كانت وظيفته تأمين الطعام للقبيلة، هذا يعني أن هناك أفراداً آخرين يهتمون باحتياجات القبيلة الأخرى من الطبابة والأمان ومختلف الاحتياجات الأخرى. وبالتالي فإن الصياد لقاء عمله يضمن مسبقاً مجمل احتياجاته فهو يضمن طباباته والاهتمام بصحته في حال تعرض للمرض، ويضمن أمانه، ويضمن لباسه، ويضمن كل ما يمكن ضمانه في تلك الحقبة.

الحاجات الروحية

نظراً إلى أن عبد الكريم يعمل 10 ساعات يومياً وعلى مدار السنة بشكل كامل، فإنه لا يمارس أياً من الطقوس الروحية المعروفة، فما يعتبر نعمة لمعظم أفراد الطبقة العاملة مثل الأعياد والمناسبات، يعتبر نقمة لعبد كونه يرتفع ضغط العمل إلى أعلى مستوياته، فهو لا يحضر أياً من الأعياد المتعارف عليها لا مع عائلته ولا حتى وحده، ويكون منغمساً في العمل إلى حد لا يمكن تصوره، إضافة إلى ذلك فهو فعلياً غير قادر على فعل أي شيء سوى العمل والعمل مقابل بضع ليرات بالكاد تغطي تكاليف المواصلات، وإضافة إلى اغترابه عن عمله، فهو مغترب عن زوجته وطفلته، مغترب عن أهله وطقوسه هو فعلياً مغترب عن الحياة بمجمل تفاصيلها، يكاد لا يعرف في حياته سوى الوجبات التي يعدها وباقي أدواته التي تساعده على العمل.

بالمقارنة مع الكائن البشري المشاعي الذي يقابله وظيفياً فإن الصياد المشاعي يتمتع بممارسة مجمل طقوسه الروحية ولو كانت بدائية جداً فعند الانتهاء من الصيد وتأمين الطعام يتفرغ هذا الصياد إلى ملذاته واحتياجاته الروحية والتفكير بمختلف ما يجهله الإنسان في تلك الحقبة سواء من ناحية الظواهر الطبيعية، أو اكتشاف القوانين التي تحكم الطبيعة، أو قضاء الوقت مع عائلته وإلخ من مجمل الطقوس والاحتياجات الروحية في ذلك الوقت. فما كان يعتبر من الحاجات الأساسية – المادية والروحية – قبل آلاف السنين أصبح الآن في القرن الحادي والعشرين يعتبر ترفاً لا يمكن الوصول له بالمطلق.

إن السعي وراء مراكمة الربح أكثر وأكثر في ظل المنظومة الرأسمالية الحاكمة، جعل من حياة المواطن في الوقت الحالي لا تقارن بالمطلق حتى مع الكائن البشري البدائي، وذلك بالرغم من كل التطور والتقدم الذي وصلت إليه البشرية وحققته على كافة الأصعدة وفي كل المجالات، إلا أن لهاث النخب المالية المتحكمة «بكل ما يمكن التحكم به» خلف نهب واستغلال 90% من الشعب، قد قضى على ما تبقى من قوة عمل الطبقة العاملة، علماً أن هذه القوة باتت تحتاج إلى إعادة خلق وإحياء من البداية، ومن ثم حاجاتها إلى التجديد، وذلك في ظل هذه المعادلة التي تجسد بشكل كلي حال قوة العمل هذه، علماً أن الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 92،790 ليرة في حين أن متوسط تكاليف المعيشة يتجاوز 4،000،000 ليرة شهرياً، أي إن دخل الطبقة العاملة يغطي في أحسن الأحوال 2،3% من متوسط المعيشة.

إن هذه المعطيات والوقائع تؤكد على أن النخبة المالية الحاكمة لا تأبه إلى أي اعتبار وطني أو اجتماعي، فمن يضحي بـ 90% من الشعب سيضحي بكل مكونات البلاد مقابل إرضاء 10% من الشعب ومراكمة أرباحهم وثرواتهم.

هذه الأوضاع التي وصلت إليها البلاد تؤكد على أن الحل الوحيد الذي يؤمن الخلاص وإنقاذ ما تبقى من مقومات وموارد هو التغيير الجذري الشامل والعميق واقتلاع هذه المنظومة من جذورها وذلك عبر تنفيذ القرار الدولي 2254 الذي يضمن حق الشعب السوري في تقرير مصيره وخلاصه ونجاته من تسلط المتنفذين بشؤونه.

الأوضاع التي وصلت إليها البلاد تؤكد على أن الحل الوحيد الذي يؤمن الخلاص وإنقاذ ما تبقى من مقومات وموارد هو تنفيذ القرار الدولي 2254 الذي يضمن حق الشعب السوري في تقرير مصيره

متى سيتم شحن النصرة إلى أوكرانيا؟

كان زعيم تنظيم النصرة أبو محمد الجولاني، من أوائل من عبّروا عن موقفٍ معارضٍ لأي اتجاه نحو تسوية سورية- تركية «راجع: الجولاني ينضم لرافضي تسوية سورية- تركية». وإلى ما قبل أسبوع من الآن، كانت معارضة الجولاني وتنظيمه تتمظهر عبر التصريحات بشكلٍ أساسي، أما خلال الأسبوع الماضي، فيمكن القول: إنّ العمل ضد التسوية قد بدأ بالانتقال إلى عملٍ نشطٍ ملموس...

■ سعد صائب

توتير ميداني

ليس بعيداً عن الذاكرة الحيّة للسوريين، ما كان يجري بالتزامن مع اجتماعات جنيف ومع الاجتماعات المهمة الخاصة بالأزمة السورية، على مستوى مجلس الأمن، أو على مستوى دول مؤثرة في الشأن السوري؛ فقد كانت هذه الاجتماعات كلها تقريباً، وخاصة في الفترة بين 2013 و2018، يجري تعميدها بدماء السوريين... فالأطراف الرافضة للحل السياسي، محلياً ودولياً، كانت تسعى لتعزيز المواقف المتشددة، وتبريرها على عتبة كل اجتماعٍ جديد، وعلى عتبة كل انعطاف محتمل، بحيث تمنع أيّ تقدم في العملية السياسية.

وهكذا، فقد كان المدنيّون السوريون على وجه الخصوص، ومن كل الأطراف بطبيعة الحال، هم الضحية الدائمة قُبيل كل اجتماع جديد، عبر تفجيرٍ هنا وتفجير هناك، وعبر قصف «عشوائي» تارة، وعبر مجازر تارة أخرى.

القدرة على سفك دم السوريين دون حسيب أو رقيب، وعبر تراشق الاتهامات في ساحة حربٍ معقدة، وتشترك فيها أطراف متعددة، تراجعت بشكل ملموس مع تحول وقف إطلاق النار إلى واقع حقيقي أواخر عام 2019 بفضل جهود مسار أستانا.

مع ذلك، بقيت كل من النصرة وفلول داعش، أداتين يجري استخدامهما على نطاق ضيق نسبياً، من حين إلى آخر لأداء الوظيفة السابقة نفسها، وهذا ما تفعلانه هذه الأيام.

ما لا يمكن إلا أن يلفت انتباه من يتابع عن قرب ما يجري من «حوادث» خرقٍ لوقف إطلاق النار، هو أنّ هنالك عملاً إعلامياً كثيفاً موازياً، ربما تُبذل فيه «جهود» أكبر بكثير من تلك التي تبذل في الـ «حوادث» نفسها؛ بكلام أوضح، فإنّ الخرق الذي تقوم به النصرة يجري نسبه في وسائل إعلامٍ عديدة إلى تركيا، وأما الرد الميداني على ذلك الخرق، فهو الآخر غير واضح المعالم والاستهدافات، ناهيك عن أنّ المتشددين من كل الأطراف، إضافة للأطراف «الثالثة»، وفي الحالات المشابهة، قد سجلوا دائماً أنّ «الرد» يضرب بالدرجة الأولى المدنيين. وعلى العموم، يجري استخدام الدم السوري مرة جديدة، لإنفاذ سياسات محددة معادية للسوريين، وفي الحالة الملموسة الراهنة، للحشد ضد تسوية سورية- تركية، شعبياً وسياسياً.

ملف الأجانب

منذ بدأت محاولات «سورنة النصرة» قبل عدة سنوات وحتى الآن، بقي ملف المقاتلين الأجانب في صفوفها أحد أبرز المعوقات أمام الأمريكان الذين يسعون لتبييضها وتحويلها إلى «فاعل سياسي سوري».

اليوم، ومع تعاظم الحاجة إلى دورٍ فاعل للنصرة ضد التسوية السورية- التركية، يجري تسريع كبير لحل هذا الملف العالق، أي ملف المقاتلين الأجانب؛ وذلك عبر إرسالهم للقتال في أوكرانيا، وربما أيضاً نحو جهات أخرى من المرجح أنْ تعلَن فيها «خلافة» جديدة في وقت غير بعيد، خاصة في إفريقيا «ربما في نيجيريا الغنية بالموارد وذات الموقع شديد الأهمية بالمعنى الجغرافي السياسي».

وفي هذا الإطار، فقد تسربت أخبار على نطاق واسع الأسبوع الماضي، عن أنّ النصرة قد سهلت انتقال المدعو عبد الحكيم الشيشاني ومعه 30 من جماعته إلى أوكرانيا، والشيشاني كان قائداً لمجموعة إرهابية تحمل اسم «جماعة القوقاز»، وكانوا معتقلين في سجون النصرة إلى جانب آخرين من خلفيات مشابهة، ضمن حملة تبييض النصرة وتصويرها تنظيماً غير إرهابي... وربما لا غنى عن التذكير بما سبق أن قاله جيمس جيفري المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية حول النصرة، لأنّ ما قاله، كان وما يزال، محوراً أساسياً في طريقة تعامل الأمريكان مع النصرة. في حينه «30 كانون الثاني 2020» قال جيفري: «الولايات المتحدة تقرُّ بوجود إرهابيين في إدلب، وهناك مجموعة كبيرة من النصرة وهيئة تحرير الشام، وهي متفرعة من القاعدة، وتعتبر منظمة إرهابية، ولكنها تركّز بشكل أساس على قتال النظام السوري، وهم يدّعون أنهم مقاتلون وطنيون معارضون وليسوا إرهابيين، ونحن لم نقبل هذا الادعاء بعد، ولكن لم نر أنهم شكلوا تهديداً دولياً منذ فترة». وبعد أن أقيل جيفري من منصبه، صرح بما هو أشد وقاحة، حين أشار إلى أنّ هنالك تنسيقاً جرى بين الأمريكان والنصرة، عدة مرات بما يخص أموراً ميدانية تتعلق بمحاربة الإرهاب!

بالعودة إلى «جماعة القوقاز»، فإنّ الاستعراض الإعلامي الذي يجري الآن حول قيام النصرة بـ«التخلص من الأجانب»، هو استعراض متعدد الأغراض؛ فمن جهة يعزز مقولة «سورنة النصرة»، ومن جهة ثانية فهو يعزز العلاقة الأصيلة بين الأمريكان والغربيين عموماً، وبين النصرة، عبر إسنادها للحرب الغربية «المقدسة» مع روسيا.

النصرة تبذل «جهوداً» كبيرة هذه الأيام على مُختلف الصّعد وهي لا شك محقة في ذلك فلم يسبق أن كان وجودها مهدداً بقدر ما هو مهدد اليوم

«التوسع» السياسي

بالتوازي مع التوتير الميداني، ومع محاولات تلميع صورتها عبر ملف المقاتلين الأجانب، ومع الدعاية الإعلامية السياسية المعادية للتسوية السورية التركية، فإنّ النصرة تسعى إلى «التمدد» سياسياً خارج إدلب، وباتجاه المناطق الأخرى الخاضعة للسيطرة التركية في الشمال الغربي السوري، وخاصة في ريف حلب الشمالي.

ضمن هذا الإطار، يجري الهجوم على الائتلاف «المعارض»، والحق أنّ المستهدف من الهجوم ليس الائتلاف؛ فهذا الأخير لم يعد له أي وزنٍ منذ سنوات. المستهدف من الهجوم فعلياً هو تركيا نفسها، والتسوية السورية- التركية، والحل السياسي و2254 في نهاية المطاف.

وضمن عملية الهجوم هذه، تشترك النصرة سياسياً بشكل واضح، وإنْ من الصف الثاني والثالث، ويجري إسناد الهجوم من «معارضين ليبراليين»، يدعون إلى «نقل مركز المعارضة إلى أوروبا» والحجة هي البحث عن الاستقلالية. والحقيقة، أنّ المطلوب هو بالضبط نقل مركز المعارضة السياسي، أي موقفها من ضفة أستانا إلى ضفة المجموعة المصغرة الغربية.

وإذاً، فالنصرة تحاول أن تمد وجودها سياسياً باتجاه المناطق الأخرى التي تسيطر عليها تركيا، وتعاونها على ذلك مجموعة طروحات تأتي من أطراف في الداخل وفي الخارج، وتتمحور حول ما يلي: للتصدي لتسوية سورية تركية، يجب أن يتم بطريقة ما، توحيد الشمال الشرقي مع الشمال الغربي بدعم غربي وأمريكي بالدرجة الأولى، وضد كل من تركيا والنظام في وقت واحد إنْ اقتضى الأمر، وبالتوازي ينبغي نقل مركز المعارضة نحو أوروبا!

ورغم أنّ الأطروحة هذه هي أقرب للهذيان الهستيري منها إلى التفكير المنطقي، إلا أنّ العمل على ترويجها لا يهدف لتحقيقها، فهي غير قابلة للتحقق، ولكن يهدف إلى استخدامها كأداة في تعقيد الوصول إلى تسوية سورية- تركية، عبر تعقيد الأوضاع في كل من الشمال الشرقي والشمال الغربي السوري.

بالمجمل

النصرة تبذل «جهوداً» كبيرة هذه الأيام على مُختلف الصّعد، وهي لا شك محقة في ذلك؛ فلم يسبق أن كان وجودها مهدداً بقدر ما هو مهدد اليوم... مع المضي بالتسوية السورية التركية قدماً، سيكون إنهاء النصرة عبر حلّها، أو عبر غير ذلك من الطرق، أمراً لا مفر منه... وحينها لن ينقذ الجولاني «جهاد» تنظيمه في أوكرانيا أو في غيرها...

حول علاقة 2254 مع وحدة سورية واستقلالها

من المعروف والمسلّم به، أنّ القوانين والقرارات، سواء كانت محلية أو دولية، لا يمكنها بذاتها أن تصون الحقوق، ناهيك عن أنها ليست قادرة بذاتها على إعادة الحقوق المسلوبة لأصحابها... فما يَفرض الحقوق وما يفرض سلب الحقوق هو الموازين الحقيقية للقوى المتصارعة، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

■ مركز دراسات قاسيون

ولتكون الفكرة السابقة ملموسة أكثر، نكتفي بأربعة أمثلة من بين مئات وربما آلاف الأمثلة: هنالك عشرات القوانين والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتي تصب في مصلحة الفلسطينيين وفي مصلحة إنفاذ حقوقهم، أو على الأقل تصب في إحقاق جزء من حقوقهم المسلوبة؛ سواء منها التي تتعلق بمطالبة الاحتلال بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 67، أو المتعلقة بالمستوطنات، أو بجرائم الحرب والفصل العنصري وغيرها من الممارسات الإجرامية للاحتلال. مع ذلك، فإنّ هذه القرارات، ورغم استطالة العهد بها ومضي عقود على إقرارها، إلا أنها ما تزال دون تنفيذ. وما يَمكن أن يحوّلها إلى واقع، ليس النصوص التي تحتويها، بل ميزان القوى الواقعي دولياً وإقليمياً ومحلياً.

الجولان السوري ما يزال محتلاً منذ 50 عاماً، والقرارات الدولية التي تطالب الكيان الصهيوني بالانسحاب منه، «ضمناً قرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة» عددها أكبر من عدد هذه السنوات. وأيضاً في هذه الحالة، ما تزال «إسرائيل» مستمرة في احتلالها وفي بناء المستوطنات وفي سرقة الثروات وفي قمع السكان.

القرار 2254 نفسه، يقول بوحدة سورية واستقلالها، وقد مضى على إقراره أكثر من 7 سنوات، ومع ذلك فإنّ عدة قوى أجنبية توجد بعسكرها على الأرض السورية، بينها قوى توجد في تعارض تام مع القانون الدولي. وكذلك فإنّ الأرض السورية نفسها مقسمة تقسيم أمر واقع بين عدة مناطق نفوذ.

الدستور السوري المعمول به يقول بالتعددية السياسية، ويقول بحق السوريين في العمل، وفي مستوى أجور يتناسب مع مستوى المعيشة، والواقع، أنّ السياسات الرسمية تضرب بالدستور عرض الحائط في هاتين الناحيتين، وفي غيرهما الكثير، مما لا يخدم مصالح المتشددين وأصحاب النفوذ والتجار الكبار، بينما تتمسك بتلك الأقسام من الدستور التي تضمن السيطرة والهيمنة والمحافظة على قبضة حديدية على توزيع الثروة لمصلحة علية القوم، وضد مصلحة عموم الناس.

هذه الأمثلة جميعها تقول في جوهرها شيئاً واحداً: هو أنّ نصوص القوانين والقرارات، سواء المحلية منها أو الدولية، ليست بذاتها ضامناً للحقوق، ولكن ما يضمن الحقوق أو يحجبها هو محصلة القوى الفعلية على أرض الواقع.

رغم ذلك، فإنه من الخطير أن نستنتج من ذلك أنّ القوانين والقرارات، المحلية والدولية، هي مجرد حبرٍ على ورق، ولا قيمة لها إطلاقاً. وهذا الاستنتاج شائعٌ، بل وتروّج له القوى ذاتها التي تسلب الحقوق المنصوص عليها في القوانين والقرارات. ومن المفهوم تحت ضغط الوقائع وتحت ضغط الإعلام، «ولكن من غير المبرر في الوقت نفسه»، أن يشيع بين الناس أنّ القرارات الدولية لا أهمية لها، ولا أهمية تالياً للتمسك بها أو استخدامها في النضال من أجل استعادة الحقوق وصيانتها.

محصلة القوى الواقعية

رغم أنّ القوانين والقرارات التي تعترف بالحقوق، وخاصة المسلوب منها، هي ليست بذاتها الأداة التنفيذية، لا لصيانة الحقوق، ولا لاستعادة المسلوب منها، إلا أنها بالتأكيد «أي القوانين والقرارات» إحدى الأدوات المهمة في النضال من أجل استعادة الحقوق وتثبيتها.

المسألة ببساطة، يوضحها المثال التاريخي المعروف في الثورة الفرنسية: في آب 1789، جرى إقرار «إعلان حقوق الإنسان والمواطن». في هذا الإعلان التاريخي، تم الإقرار بحقوقٍ عديدة للشعب الفرنسي كان محروماً منها. ولكنّ تلك الحقوق لم تتحول إلى واقع ملموس إلا بعد عقودٍ من هذا الإقرار، بل يمكن القول: إنّ قسماً منها ما يزال غير متحقق بشكل كامل حتى اللحظة.

مع ذلك، اللحظة التي أقر بها الإعلان نظرياً، كانت تعبيراً عن تغيّرٍ في ميزان القوى في الداخل الفرنسي، لمصلحة أصحاب الحقوق المسلوبة؛ هذا التغيّر لم يكن كافياً لإنفاذ الحقوق عملياً، لكنه كان كافياً لإقرارها نظرياً، وللبدء بإنفاذها عملياً مع الوقت ومع استمرار النضال لتحقيقها.

أي أنّ مجرد الإقرار النظري القانوني بالحقوق، هو بحد ذاته، تعبير عن تغيّر في توازنات القوى الواقعية، وهو منصة انطلاقٍ أعلى نحو مواصلة النضال لاستكمال الحصول على الحقوق وإنفاذها.

من واقعنا القريب، يمكن أن نستحضر مثال المادة الثامنة المعدلة في دستور 2012 السوري. المادة بشكلها القديم كانت تقول بقيادة حزب البعث في الدولة والمجتمع، والجديدة تقول بالتعددية السياسية. الواقع أنّ التعددية السياسية لم تتحقق بعد، ولكن الواقع أيضاً يقول: إنّ التعديل الذي جرى في الدستور عام 2012 كان انعكاساً لتغيّر موازين القوى في الداخل السوري مع ظهور الحركة الشعبية، التي انفكت من عقال كامل الحركة السياسية القديمة. وبالتالي، إنّ الإقرار بالتعددية السياسية قانونياً، قد عبّر عن تحول في ميزان الواقعي من جهة، وتحول بذاته إلى منصة أعلى للنضال باتجاه إقرارها عملياً من جهة ثانية.

إقرار 2254 بحد ذاته كان تعبيراً عن توازنٍ محدد للقوى على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وعلى المستوى الدولي خاصة

مثال ما بعد الحرب العالمية الثانية

من الأمثلة التاريخية المهمة في تناول المسألة موضع الدرس، مجمل القرارات والقوانين الدولية للأمم المتحدة نفسها، لا بنصوصها فحسب، بل بوصفها تعبيراً عن مرحلة تاريخية جديدة من توازن القوى على المستوى الدولي.

ابتداءً بميثاق الأمم المتحدة نفسه، ومن ثم جملة القرارات التي اعترفت باستقلال عدد كبير من البلدان، ودعت إلى خروج فوري للاستعمار منها، ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، فإنّ مجمل هذه القرارات كانت تعبيراً عن التوازن الدولي الجديد الذي صعد فيه الاتحاد السوفييتي في حينه، ومعه منظومة الدول الاشتراكية، وكذلك الدول المتحررة حديثاً من الاستعمار الغربي.

ومع التوازن الدولي ومع الحركة الشعبية...

الإقرار بإجرامية الاستعمار وبعدم شرعيته، لم يكن ممكناً قبل الحرب وقبل التوازنات التي أفرزتها؛ بل أكثر من ذلك، فإنّه خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان السائد في الفكر الأوروبي خاصة، هو أنّ الاستعمار الأوروبي هو فضيلة من الفضائل، ومنة تمنّ بها «الشعوب المتطورة والمتحضرة» على «الأمم البربرية المتخلفة».. كما كان يقول أحد أكبر منظري الاستعمار «جون ستيوارت مل» على سبيل المثال.

لم يتحول الاستعمار إلى جريمة منكرة قانونياً، إلا بفضل ميزان قوى دولي جديد. وهذا الميزان نفسه هو الذي وضع الأرضية القانونية للتحرر الفعلي من الاستعمار، والذي جرى في أوقات متفاوتة، ضمن حوالي 20 إلى 25 سنة تلت نهاية الحرب العالمية الثانية.

كلمتان مفتاحيتان

ملخص الكلام السابق، هو أنّ القرارات الدولية التي تعترف بحقوق الشعوب، هي في الوقت ذاته تعبير عن أمرين:

الأول: ميزان قوى دولي وإقليمي ومحلي، يفرض الاعتراف بتلك الحقوق ولو نظرياً.

الثاني: القرارات بحد ذاتها، هي منصة متقدمة للاستمرار في النضال نحو تحويل الاعتراف النظري بالحقوق إلى اعتراف عملي.

وإذاً، فإنّ فهم 2254 وما يقوّله حول وحدة سورية وسيادتها، ينطلق من هذين الأمرين نفسيهما كما سنفصل فيما يلي...

وحدة سورية وسيادتها

انطلاقاً مما قلناه أعلاه، فإنّ إقرار 2254 بحد ذاته كان تعبيراً عن توازنٍ محدد للقوى على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وعلى المستوى الدولي خاصة. ضمن ذلك التوازن تم القطع قانونياً مع مرحلة الأحادية القطبية، التي سادت ابتداءً من انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991. بعد الانهيار، وفي ظل الأحادية القطبية، تحولت المؤسسات الدولية بشكل سافر وعلني إلى أجيرٍ للسياسات الغربية، بما في ذلك شرعنة الحروب الأمريكية حول العالم بشكل صريح أو عبر السكوت عنها، وبما في ذلك تدمير الناتو لليبيا.

ابتداءً من القرار 2254، وقبله من الفيتو الروسي الصيني الأول بما يخص سورية، دخل العالم بأسره مرحلة جديدة من توازن القوى. لم يكن ممكناً في بدايتها الإقرار حتى نظرياً بالحقوق، ولكن كان ممكناً منع الغرب والأمريكان خاصة من تمرير قرارات معادية لمصالح الشعوب بشكل سافر «وإنْ تحت مسميات حماية المدنيين». منذ نهاية 2015، دخلنا مجدداً مرحلة الإقرار القانوني النظري بالحقوق، وعبر 2254 بشكل خاص، والذي أقرّ بوحدة سورية وسيادتها، وكذلك بحق الشعب السوري بالتغيير وبالانتقال السياسي وبتقرير مصيره بنفسه. وهذا الإقرار بذاته، تحوّل إلى منصة أعلى من أجل النضال نحو التنفيذ الفعلي للحقوق المقرّة فيه نظرياً.

المرحلة التي نعيشها الآن من تحول الميزان الدولي هي مرحلة التحضيرات النهائية لميزان القوى بما يحسم الشروع الفعلي في التنفيذ

المرحلة التي نعيشها الآن من تحول الميزان الدولي، هي مرحلة التحضيرات النهائية لميزان القوى بما يحسم الشروع الفعلي في التنفيذ. بما يخص سورية، نقصد بشكل ملموس، تكوين أرضية من التفاهمات الدولية والإقليمية والمحلية بين أصحاب المصلحة في الحفاظ على سيادة سورية واستقلالها، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه دون تغيير سياسي جذري، يُبعد أو على الأقل يُضعف إلى أقصى الحدود الممكنة، المتشددين في الأطراف السورية، والذين أثبتوا بكل طريقة ممكنة أنّهم «وبغض النظر عما يقولونه من شعارات» يتقاطعون بشكل عميق ووجودي مع المصالح الغربية في منطقتنا وفي بلدنا.

أرضية التفاهمات التي نقصدها بشكل ملموس، هي جمعُ لمصالح كلٍ من الصين وثلاثي أستانا والدول العربية الأساسية، والغالبية العظمى من الشعب السوري. هذه القوى تتقاطع مصالحها في أمورٍ واضحة هي ما يلي:

إنهاء حالة «الفوضى الخلاقة» الأمريكية في مجمل المنطقة، والتي تمّ من خلالها عبر عقدين على الأقل، استنزاف كل القوى الإقليمية والمحلية، وابتزازها، ومنعها من التطور، وتكريس تبعيتها اقتصادياً وتكنولوجياً، وسياسياً.

يتضمن ذلك إنهاء التوترات المبنية على الاستثمار بالفوالق الطائفية وخاصة «السني–الشيعي»، والفوالق القومية، وخاصة المتعلقة بالمسألة الكردية؛ فجملة التفاهمات التي تتعمق وتزداد يوماً وراء الآخر في منطقتنا، وبين قوى كانت سابقاً على حافة حروب مباشرة «السعودية وإيران مثلاً»، هي مثال جيد على كيفية تأثير التوازن الدولي الجديد على طبيعة العلاقات والاصطفافات الإقليمية. والخاسر الأساسي من إنهاء التأثير المدمر لهذه الفوالق هم الأمريكان، ومعهم الصهاينة بالدرجة الأولى، والغرب عموماً بالدرجة الثانية.

مصالح هذه القوى التي تصيغ الآن تفاهماتها، لا تقف عند حدود إنهاء الاستنزاف، بل تتعدى ذلك نحو بناء منظومة من العلاقات المتوازنة والمتكافئة والتنموية الواسعة المدى. وتتطلب لذلك لا استقراراً أمنياً وسياسياً فقط، بل وأيضاً دفعاً تنموياً كبيراً بالمعنى الاقتصادي، يتطلب استقلالاً أعلى عن الهيمنة الغربية الناهبة، وضمناً استقلالاً أعلى عن المنظومة الدولارية.

يمكن لهذه النقاط الثلاث أن تصبح عشراً أو أكثر لو أردنا التفصيل، ولكنها ربما تفي بما يتطلبه موضوع هذه المادة بشكلها العام هذا.

2254 والحركة الشعبية

هذه النقاط بمجموعها، تجعل من تنفيذ 2254، أي من استعادة وحدة سورية وسيادتها، وفي إطار تحول سياسي حقيقي، يبني استقراراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في سورية، مصلحة مشتركة لكل هذه القوى. وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من أنّ كل طرف سيحاول في سياق هذه العملية أن يشد البساط ناحيته، على أمل أن تكون له فوائد أكبر من الآخرين في سياق العملية. ولكن الجيد في المسألة، أنّ عملية الشد هذه ستكون متبادلة من كل الأطراف، وستكون محصلتها أقرب للصفر بما يخص الفوائد الجزئية المبتغاة في سورية نفسها، في حين ستكون محصلتها أعظمية بما يخص دفع سورية نحو الخروج من أزمتها والخروج من التأثير الغربي.

هاتان المحصلتان معاً، الصفرية في الجزئي، والقصوى في الكلي، ستفتحان الباب على إمكانية تحويل الكلام النظري الموجود في القرار 2254 عن حق الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه، إلى واقع فعلي. الشرط الوحيد الإضافي لتحقق ذلك، هو أن تواصل الحركة الشعبية السورية الكامنة تطورها، وأن تجد ضمن الظروف القريبة القادمة أساليبها السلمية والمنظمة في التعبير عن نفسها، وعن حقوقها ومطالبها. ومع تلك الحركة يجب أن تسير قوى الفضاء السياسي الجديد، التي ما تزال حتى اللحظة في طور التشكل...

السورية للتجارة.. أكبر تاجر يستجدي التجار!

منذ عام تقريباً، في شهر تشرين الأول 2021، صرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بما يلي: السورية للتجارة بـ 1600 صالة هي أكبر تاجر على الأرض، وستعمل على كسر الاستغلال، التركيز خلال هذه المرحلة سيكون بالكامل على السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن وبأقل ما يمكن من الأسعار.

■ عادل ابراهيم

فماذا حل بمضمون التصريح أعلاه بعد هذه الفترة؟!

الجواب أتى على الصفحة الرسمية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على شكل استجداء للتجار للتعاون مع السورية للتجارة!

تفاصيل رسالة الاستجداء الرسمية!

فقد ورد بتاريخ 2023/1/9 على صفحة الوزارة ما يلي:

انطلاقاً من مبدأ تأمين انسياب المواد والسلع الأساسية الضرورية في الأسواق، لاسيما ضمن صالات ومراكز البيع التابعة للسورية للتجارة وطرحها بأسعار معتدلة كجهة تدخل إيجابي على المواطنين وخاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية القاسية. وعليه فإن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تدعو كافة الفعاليات الاقتصادية للتعاون مع المؤسسة السورية للتجارة وعدم الإحجام عن بيعها المواد التالية:

أولا: كامل حاجتها من كافة المواد الغذائية الأساسية المنتجة محلياً «زيوت- سمون- كونسروة- حبوب- بقوليات وأية مواد أخرى» بسعر التكلفة مضافاً إليها هامش الربح المحدد لحلقة المنتج فقط.

ثانيا: كامل حاجتها من كافة المواد الغذائية الأساسية المستوردة «سكر- أرز- زيوت وسمون نباتية- معلبات تونة وسردين- حليب- متة» بسعر التكلفة مضافاً إليها هامش الربح المحدد لحلقة المستورد فقط.

من الواضح أن الدعوة إلى التعاون أعلاه هي بالحقيقة استجداء للمنتجين والمستوردين كي يؤمنوا حاجات المؤسسة من بعض المواد والسلع، كي تقوم بدورها كجهة «تدخل إيجابي»، إن تمكنت من ذلك فعلاً؟!

إمكانات السورية للتجارة والتساؤلات المشروعة

لا شك أن عدد صالات ومنافذ البيع التابعة للسورية للتجارة كبير، مع امتلاكها ميزة الانتشار في كافة المحافظات، وغالبية المدن والبلدات أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك فإن رقم الأعمال السنوية كمبيعات للمؤسسة يعتبر رقماً كبيراً لا شك، خاصة وأنها تحتكر بيع المواد المقننة والمدعومة لمستحقي الدعم «أرز- سكر» وغيرها من المواد الغذائية التي يتم توزيعها تقنيناً.

كذلك يحسب في عائداتها السنوية واردات استثمار بعض مولاتها وصالاتها من قبل القطاع الخاص، وخاصة تلك الموجودة في بعض المناطق والأسواق المستقطبة لحركة البيع.

لكن هل يكفي كل ذلك لاعتبارها أكبر تاجر في السوق؟

وهل يمثل ما سبق الدور الإيجابي المنشود من المؤسسة لمصلحة المواطنين؟

ابتلاع دور التدخل الإيجابي

لقد تآكل دور السورية للتجارة على مستوى التدخل الإيجابي اعتباراً من لجوئها إلى الموردين من القطاع الخاص «منتجين ومستوردين» لتزويدها بالمواد والسلع كي تبيعها عبر صالاتها ومنافذها بشكل رئيسي، وتكرس هذا التآكل بعد التراجع الذي أصاب منتجات القطاع العام الصناعي «الغذائي وغيره» التي يباع جزء منها عبر صالات ومنافذ المؤسسة أيضاً، ومع وقف عمليات الاستيراد لبعض السلع والمواد لحسابها مباشرة، وصولاً إلى الوضع الحالي الذي جير فيه القطاع الخاص كل صالات ومنافذ بيع المؤسسة لمصلحته، بل وكل نتائج أعمالها الرقمية على مستوى المبيعات له الحصة الأكبر من الأرباح المضمونة فيها.

فكل السلع والمواد التي يتم بيعها عبر السورية للتجارة مصدرها موردو القطاع الخاص، وإذا ما أحجم هؤلاء الموردون عن تزويد المؤسسة بالسلع فإنها ستقف عاجزة لا حول لها ولا قوة، فلا كثرة منافذها وانتشارها ستفيدها، ولا احتكارها لتوزيع المواد المقننة المدعومة سيعتبر ميزة لها، خاصة وأن هذه المواد يتم تأمينها عبر موردي القطاع الخاص غالباً!

يضاف إلى ما سبق أن بعض صالاتها الهامة والموجودة في المناطق التجارية الحساسة يتم استثمارها من قبل القطاع الخاص أيضاً.

فالقطاع الخاص عملياً هو المتحكم بالمؤسسة والسوق، وبما يحقق مصلحته أولاً وآخراً، على حساب المؤسسة، كما على حساب المستهلكين!

فواقع الحال يقول إن الأسعار في السورية للتجارة أعلى من أسعار السوق، وجودة المواد والسلع فيها أدنى من جودة مثيلاتها في السوق.

فأين التدخل الإيجابي لمصلحة المواطن في كل ذلك، طالما تم ابتلاع دور المنافسة مع القطاع الخاص «بالسعر والمواصفة»، مع الفرصة الإضافية لهذا القطاع للاستفادة من بيع المزيد من السلع والمواد عبر صالات المؤسسة المنتشرة، مع ضمان أرباحه منها طبعاً؟

القطاع الخاص عملياً هو المتحكم بالمؤسسة والسوق وبما يحقق مصلحته أولاً وآخراً على حساب المؤسسة كما على حساب المستهلكين!

بدلاً من الاستجداء!

إن الإمكانات المتوفرة للمؤسسة، كما سبق أعلاه، تعتبر ميزة لا يتم استثمارها كما يجب، أو كما هو مفترض، كي تقوم فعلاً بدورها المرسوم كجهة تدخل إيجابي لمصلحة المستهلكين، وكي تكون فعلاً أكبر تاجر في السوق، وليس ادّعاءً خلبياً!

فلكي تتمكن المؤسسة من التخلص من تحكم الموردين من القطاع الخاص بها وبالسوق، وتقوم بدورها الإيجابي، وبدلاً من رسائل الاستجداء أياً كانت صيغتها، ربما من الأفضل العمل على تحسين شروط عملها، وذلك ممكن بحال توفر النية الجادة في ذلك رسمياً عبر:

إعادة الاعتبار لما تبقى من قطاع الدولة المنتج «الصناعي والزراعي والغذائي»، وتذليل صعوباته ومعيقاته، مع تخفيض تكاليفه، وخاصة ما يتعلق بهوامش النهب والفساد فيه، بحيث يصبح مصدر توريد رئيسي للسلع والمواد المنافسة فعلاً بمنافذ السورية للتجارة.

تذليل صعوبات ومعيقات القطاع الخاص الوطني المنتج، وتأمين مدخلات ومستلزمات عمله وإنتاجه، وخاصة حوامل الطاقة، بما يساعد في خفض تكاليفه، كي تكون سلعه المنتجة من روافد التشكيلة السلعية في المؤسسة.

أن تقوم المؤسسة باستيراد بعض المواد والسلع، غير المنتجة محلياً، مباشرة لحسابها، دون الاضطرار لاستجداء الموردين بهوامش أرباحهم.

أن تستعيد استثمار جميع صالاتها من قبلها ولحسابها.

وغيرها من النقاط بما يتعلق بإدارة عملها، وبما يحقق مصلحة المستهلكين كدور إيجابي.

مع عدم إغفال بعض السياسات العامة والهامة الأخرى المتعلقة مثلاً بالأجور والتعويضات والحوافز و..

فهل من نية وقرار رسمي يعيد للمؤسسة دورها الإيجابي فعلاً، بدلاً من الادعاء والاستجداء؟!

أم إن السياسات المحابية لمصالح أصحاب الأرباح ستبقى هي السائدة، وبالتالي فإن الامر لن يقف لاحقاً عند حدود الاستجداء كما يجري الآن، بل قد يصل إلى حد التخلي عن المؤسسة نفسها بجميع منافذها وصالاتها لمصلحة القطاع الخاص، وليس عن دورها فقط!

قطع الأمل بالتحسن الكهربائي والتيئيس منه!

تفاقمت أزمة الكهرباء بشكل كبير، وخاصة خلال الشهرين الماضيين منذ نهاية العام الماضي وحتى الآن، وتلاشت معها كل وعود التحسن التي سبق أن قطعها بعض الرسميين، بل وزاد عليها إغلاق أي أمل بالتحسن خلال الفترة المقبلة أيضاً!

■ عاصي اسماعيل

ومع تفاقم أزمة الكهرباء زادت حاجة المواطنين للبدائل، وخاصة اللجوء إلى مولدات الأمبير وجشع مستثمريها، وبالتالي ارتفعت التكاليف على المواطنين المضطرين للجوء إلى خيار الأمبيرات أضعافاً مضاعفة!

لا أمل بالتحسّن!

باتت ساعات التقنين الكهربائي أكثر من جائرة، ففي بعض البلدات والمدن والقرى لا تتعدى فترة الوصل الكهربائي نصف ساعة خلال الـ24 ساعة، وفي بعضها الآخر يستمر القطع إلى أيام متتالية، والذرائع والتبريرات الرسمية حاضرة دوماً- حجم التوليد المنخفض المرتبط بالتوريدات النفطية، وبالأحمال الزائدة والضغط على الشبكة!

والمشكلة بالنسبة للمواطنين لم تعد مقتصرة على عدم الوفاء بالوعود الرسمية التي كانت تقول إنه مع نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي سيكون هناك تحسن بالكهرباء، بل وفوق كل ذلك تم إغلاق كل بوابات الأمل بالتحسن الكهربائي خلال الفترة المقبلة أيضاً!

ففي تصريح لمدير كهرباء دمشق عبر إذاعة نينار إف إم بتاريخ 2023/1/12 قال إنه سيكون هناك معاناة خلال العشرين يوماً القادمة نتيجة الأحمال الزائدة على الشبكة، مع ربطه للتقنين الكهربائي بالكميات المتوفرة وبالأحمال، وبأنه عند ارتفاع درجات الحرارة واستقرارها سيتحسن التقنين الكهربائي في دمشق وحتى لو بقيت الكمية ذاتها لدينا.

التصريح أعلاه يعني أن واقع أزمة الكهرباء سيستمر طيلة فصل الشتاء، وتوقع التحسن مرتبط بقدوم فصل الربيع ودرجات حرارته المرتفعة، أي إن أمر المعاناة لن يقتصر على مدة الـ20 يوماً التي تحدث عنها مدير كهرباء دمشق، بل ستمتد هذه المعاناة إلى ثلاثة أشهر قادمة بالحد الأدنى!

فإذا كان هذا هو الواقع الكهربائي بالنسبة لدمشق، فإن الوضع في بقية المحافظات والمدن أسوأ بأشواط بدون أدنى شك!

على ذلك فإن الأمر لم يعد مقتصراً على إغلاق بوابات الأمل بتحسين الطاقة الكهربائية، بل مع جرعات يأس وتيئيس رسمية من أي تحسن فيها أيضاً!

انتعاش تجارة الأمبيرات

هذا الواقع المجحف بالتقنين، مع اليأس من التحسن الكهربائي، كان فرصة مناسبة لمستثمري وتجار الأمبيرات، الذين زادوا من مستويات استغلالهم للمضطرين لاستجرار الكهرباء من مولداتهم!

ففي مدن وبلدات وقرى ريف دمشق، على سبيل المثال، ومع تفاقم أزمة الكهرباء في ظل التقنين الجائر بساعات الوصل، ومع إغلاق أي أمل بالتحسن في الطاقة الكهربائية، زاد انتشار مولدات الأمبير بشكل كبير مؤخراً، وارتفعت أسعارها الاستغلالية!

أما في المدن والبلدات التي استقر فيها الاستثمار بمولدات الأمبير مسبقاً، وثبت كضرورة لا غنى عنها، فقد ارتفعت معدلات استغلال حاجة المواطنين لها، وخاصة مع مبررات عدم توفر المشتقات النفطية المشغلة للمولدات، واضطرار مستثمريها لتأمينها عبر السوق السوداء، وبأسعارها الاحتكارية المرتفعة!

والنتيجة أن التكاليف التي يتحملها المواطنون شهرياً جرّاء اضطرارهم للجوء إلى مولدات الأمبير أصبحت أكثر من مرهقة، فهي تتراوح بين 50–150 ألف ليرة شهرياً، حسب كمّ الاستجرار، وعدد ساعات الربط اليومية مع المولدة، وبحسب المنطقة أيضاً!

والسؤال المشروع هنا حول مصدر المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل مولدات الأمبير التي زاد عددها وتوسع انتشارها؟!

فالكميات التي تحتاجها مولدات الأمبير من المشتقات النفطية كبيرة جداً، ومع ذلك يتم تأمينها عبر السوق السوداء!

فما هذه السوق السوداء التي تفوق بإمكاناتها إمكانات الدولة، في ظل استمرار ذرائع الحكومة حول عدم التمكن من تأمين المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات التوليد؟!

الحق المشروع والتعلق بالآمال الموءودة!

لا شك أن المبلغ أعلاه كتكلفة شهرية يعتبر فوق إمكانية الغالبية المفقرة، التي ما زالت معلقة بآمال التحسن الكهربائي، عسى تتخلص من اضطرارها للخضوع إلى استغلال أصحاب مولدات الأمبير، وهي آمال مشروعة، باعتبار أن الحصول على الطاقة الكهربائية عبر الشبكة الرسمية ومن محطات التوليد المملوكة للدولة يعتبر حقاً مشروعاً لكل المواطنين!

فهذه المحطات بتكاليف إنشائها وصيانتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتشغيلها، مع شبكاتها ومراكز التحويل، بل ومع أجور موظفيها وعامليها، من كبيرهم إلى صغيرهم على مستوى المسؤوليات، كلها مقتطعة من جيوب المواطنين، وعلى حسابهم، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ولا منة للحكومة في ذلك!

لكن بمقابل ذلك يتم وأد هذا الحق المشروع رسمياً وعلى التتابع، سواء من خلال تخفيض الدعم على الطاقة الكهربائية، والتي يعتبر التقنين أحد أشكاله الأكثر فجاجة وظلماً، أو من خلال مسيرة خصخصة هذا القطاع المبطنة والمعلنة، والتي تعتبر تجارة الأمبيرات أحد أشكالها الأكثر استغلالاً!

الحصول على الطاقة الكهربائية عبر الشبكة الرسمية ومن محطات التوليد المملوكة للدولة يعتبر حقاً مشروعاً لكل المواطنين!

تجارة أمبيرات بدون مولدات.. معضمية الشام مثالاً!

الفاقع في أمر العوز للطاقة الكهربائية هو انتشار تجارة الأمبيرات بدون وجود مولدات في بعض المناطق، مع كل عوامل استغلال الحاجة طبعاً!

أما كيف ومن أين تأتي الكهرباء التي تتم التجارة بها استغلالاً لحاجات المواطنين في هذه المناطق، فهذا بعلم الغيب، وأولي الأمر من الفاسدين والمستغلين طبعاً؟!

ففي بلدة معضمية الشام في ريف دمشق هناك ما يسمى خط كهرباء ذهبي معفى من التقنين على مدار الـ24 ساعة، وهو مستثمر تماماً كتجارة الأمبيرات، لكن بدون مولدة، وذلك بحسب بعض المواطنين، أي بدون الحاجة للمشتقات النفطية وأسعارها عبر السوق السوداء، وبدون تكاليف الإصلاح والصيانة!

فبحسب بعض أهالي المدينة هناك مشتركون وعدادات وقواطع خاصة بكل منهم، مع وجود قارئين لهذه العدادات ومحاسبين وواصلي تيار، والمبلغ الذي يتم تقاضيه من المشتركين بحدود 5000 ليرة عن كل كيلو واط ساعي مستجر، وبحساب شهري يتراوح بين 50– 80 ألف ليرة، طبعاً هذا المبلغ لتشغيل الضروري فقط، كالإنارة والشواحن على مدار الساعة، أما بحال الاضطرار لتشغيل بعض الأدوات الكهربائية الإضافية، مثل الغسالة أو البراد وغيرها، فإن الفاتورة الشهرية قد تتجاوز مئات الآلاف!

والأمر على هذا النحو في معضمية الشام يظهر وكأن هناك شركة كهرباء خاصة بها وبمشتركيها، مع طواقمها العاملة، والمواطن المضطر هو الضحية طبعاً!

ومثل هذا الخط المعفى من التقنين يتيح الفرصة للسؤال المشروع عن إمكانية توفير الكهرباء للمواطنين في البلدة على مدار الساعة، مع إسقاط كل ذرائع حجم التوليد والأحمال الزائدة، وغيرها مما يتم اجتراره رسمياً!

وليبقى السؤال عن الخط الذهبي ذاك بدون إجابة شافية، لا من حيث كونه معفى من التقنين على مدار الـ24 ساعة يومياً، ولا حول كيفية وصوله مع تفرعاته للمشتركين في أحياء البلدة، ولا عن كيفية المحاسبة على كم الاستجرار خلاله لصالح شركة كهرباء ريف دمشق افتراضاً، خاصة مع تلك المبالغ التي تتم جبايتها من المشتركين شهرياً، والأهم من هو المحظي الذي يتمتع بالنفوذ الكافي للاستفادة من هذا الخط المعفى لحسابه، استغلالاً وفساداً، وعلى حساب المضطرين من المواطنين في البلدة!؟

الفساد المتحكم الحصري بمنافذ استمرار حياة العباد والبلاد

أعلنت وزارة الزراعة يوم 13 كانون الثاني عن بدء بيع الدفعة الثانية من الأسمدة الآزوتية اللازمة لموسم محصول القمح الحالي، وذلك عبر فروع المصرف الزراعي التعاوني...

■ عبير حداد

وبين دفعة السماد الأولى التي لم يُستكمل توزيعها بعد، والثانية التي أعلن عنها رسمياً، تتعالى أصوات المزارعين المشتكين من سوء الأوضاع التي وصل إليها القطاع الزراعي عموماً، وما نتج عن ذلك من عزوف أعداد كبيرة من المزارعين عن الزراعة، وصولاً إلى هجرة الأرض كلياً من قبل بعضهم...

السماد الحكومي «من الجمل أذنو»

حكاية التراجع الزراعي مستمرة وتتفاقم، وعندما يُسأل المزارع عن الصعوبات التي تواجهه، يقف في حيرة من أمره، من أين يبتدئ حكاية معاناته المريرة؟

فما يحصل عليه المزارع من الدعم الحكومي لا يشكل من نسبة تكاليف الإنتاج شيئاً، هذا إن حصل عليه طبعاً، وأبرز مثال حاضر هو كمية الأسمدة الزراعية التي تم تخصيصها لموسم القمح 2022-2023.

فبحسب المزارعين فإن الكمية المخصصة للدونم الواحد لا تتعدى 7 كغ، وعلى الرغم من قلتها مقارنة بالاحتياج الحقيقي فقد جرى تقسيمها على أربع دفعات، والدفعة الأولى لم تتعدَ 2,7كغ للدونم الواحد!

مع العلم أن المخصصات مشروطة «بالمزارعين الذين حصلوا على التنظيم الزراعي أو الكشف الحسي للقطاعين التعاوني والفردي لكامل الكمية المخصصة لوحدة المساحة وفق جدول الاحتياج المعتمد لتمويل مستلزمات الإنتاج الممولة من المصرف».

يقدر المزارعون الحاجة الفعلية للدونم الواحد من السماد بين 25 و50 كغ، وفعلياً فإن ما توفره المصارف الزراعية، بحال حصل عليه المزارع، لا يشكل شيئاً من الحاجة الحقيقية، وهذا ما أكده رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية خلال شهر كانون الأول الماضي حيث قال: «الكميات المخصصة من سماد اليوريا لكل دونم من القمح غير كافية، وتم توزيع 2,7كغ من القمح لكل دونم قمح كدفعة أولى، أما فعلياً فهو يحتاج لـ 11كغ».

كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة كانت قد أخرجت الأسمدة خلال العام 2021 من خانة المواد المدعومة، ليصار إلى بيعها وفق السعر الرائج عبر المصرف الزراعي التعاوني، ومع ذلك ما زالت توفره للمزارع إعلامياً وليس فعلياً، وبكميات لا تذكر، ولمحاصيل زراعية محددة!

ومن خلال المقارنة بين ما توفره الحكومة وما يحتاجه المزارع على مستوى الأسمدة فقط، يتبين لنا حجم الأعباء الهائلة الملقاة على عاتق المزارع لتأمين مستلزمات الإنتاج، والتي وضعتها الجهات الرسمية بكل طواعية بعهدة تجار الفساد، لتصبح الراعي الرسمي من خلال قراراتها تلك لمد الفساد الكبير وزيادة توغله وسطوته...

تكلفة الدونم الحقيقية وانعكاسه

تعد تكلفة الأسمدة واحدة من جملة الأعباء التي تثقل كاهل المزارع، يضاف إلى ذلك معضلة تأمين المحروقات اللازمة لعمليات السقاية، حيث يعد محصول القمح المروي من أكثر المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، بالإضافة إلى المبيدات، ناهيك عن عمليات تجهيز الأرض للزراعة كالحراثة وغيرها...

وقد ذكر أحد المزارعين لإحدى الصحف المحلية أن «تكلفة الدونم الواحد تقدر بـ400 ألف، بين الحراثة التي تتراوح تكلفتها بين 35 و50 ألفاً، و86 ألف ليرة ثمن 30 كغ بذار، و300 ألف ليرة ثمن كيس السماد زنة 50 كغ، مع العلم أن كل دونم يحتاج ما بين 25- 50 كغ من السماد، هذا ولم نتحدث عن سماد اليوريا لاحقاً ورشّ الأرض بالمبيدات وغيرهما.»

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج هذه لم يسبق لها مثيل، فقد أصبح سعر طن سماد بـ 3 ملايين، قابلاً للزيادة طبعاً مع متغيرات الأسعار، بالإضافة إلى جملة الارتفاعات التي طالت المحروقات والبذار وغيرها من مستلزمات الإنتاج... إلخ.

ومع تخلي الحكومة عن دورها بعملية دعم الزراعة باتت إمكانية الاستمرار بزراعة محصول القمح، وكافة المحاصيل الزراعية الأخرى، مهددة بالتراجع أكثر فأكثر، خصوصاً مع غياب قدرة المزارع على تحمل تكاليف تأمين مستلزمات الإنتاج، وعدم الجدوى من تعويض خسائره في المرحلة الأخيرة من عملية الإنتاج المقصود بها بيع المحصول، مما أدى بنهاية المطاف إلى عزوف عدد كبير من المزارعين عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية، واستبدالها بمحاصيل أخرى لا تستهلك منهم الكثير من الجهد والوقت والتكلفة، ناهيك أن جملة الارتفاعات هذه لها انعكاس مباشر أيضاً ليس فقط على المزارع، بل وعلى المستهلك أيضاً من خلال الارتفاعات التي تطال أسعار الخضار والفواكه والمواد الغذائية التي تدخل في صناعتها تلك المحاصيل، إذا ما توقفت نتيجة قلة إنتاجها وتوفرها أيضاً!

ماذا يعني ولمصلحة من سحب الدعم؟!

يعزى الخراب الذي حل بقطاع الزراعة لأسباب مباشرة عدة مرتبطة بالسياسات الليبرالية المطبقة، كخنق الدعم الحكومي وتخلي القطاعات العامة عن تأمين المواد الأولية اللازمة للإنتاج الزراعي وذلك لصالح تجار النهب والفساد، وخاصة بحجج الحصار والعقوبات... والقائمة تطول بأسبابها الواهية وقد حفظناها جميعاً، تاركين المزارعين في وسط مستنقع استغلال السوق السوداء وتجارها لحاجاتهم غير المتوفرة إلا عن طريقهم حصراً!

إن منهجية السياسات الحكومة هذه جعلت عمليات تأمين كافة مستلزمات الإنتاج بيد قلة من تجار الاستغلال والفساد الكبير، لتؤدي بنهاية المطاف إلى تحقيق هدفها المنشود ألا وهو ضرب الإنتاج الزراعي كاملاً، لمصلحة توفيره عبر عمليات الاستيراد، ولصالح مافيات الاستيراد والتصدير وزيادة أرصدتهم النهبوية من جيب المواطن وعلى حساب الاقتصاد الوطني.

فليس خافياً على أحد أنه خلال العقدين الماضيين قد طرأ تغيّر على شكل ودور الدولة بإدارة قطاعاتها من خلال اعتماد السياسات الليبرالية، والتي وصلت إلى النتائج الأكثر كارثية على الإطلاق خلال السنوات الأخيرة، وحتى يومنا هذا!

فقد تخلت الدولة، توافقاً مع السياسات الليبرالية المشؤومة، عن دورها بتأمين متطلبات الحياة بشكل شبه كامل لصالح تجار ومافيات الفساد الكبير، وليقتصر وجودها عبر الدور الحكومي على سن التشريعات والقرارات التي تزيد من مد نفوذ الفساد، ليصبح المتحكم الحصري والوحيد بمنافذ استمرار حياة العباد والبلاد...

طرأ تغير على شكل ودور الدولة بإدارة قطاعاتها من خلال اعتماد السياسات الليبرالية والتي وصلت إلى النتائج الأكثر كارثية على الإطلاق خلال السنوات الأخيرة

السوريون.. من قسوة البرد إلى الاختناق بالغازات السامة!

يعاني السوريون من البرد في هذه الفترة من العام، من المسماة «مربعانية الشتاء» وهي أشد الأيام برودةً وزمهريراً، وذلك في ظل انعدام وسائل التدفئة، الآمنة وغير الآمنة!

■ مراسل قاسيون

فسعر لتر المازوت- وخصوصاً بعد رفع الأسعار الأخير- قد أصبح يباع بحدود 10,000 ليرة للتر الواحد في السوق السوداء، علماً أن سعر اللتر المدعوم يبلغ 700 ليرة بعد الزيادة الأخيرة على السعر رسمياً.

ولكن الحكومة المبجلة تقوم بتحديد كمية المخصصات من مادة مازوت التدفئة لمستحقي الدعم، وتقوم بوضع سعر أقل من التكلفة كـ «دعم»، وتقوم بكافة الإجراءات اللازمة التي تُعبر من خلالها عن قيامها بجزء من دورها المفترض تجاه المجتمع، باستثناء الإجراء الأخير، وهو توزيع المادة لكافة مستحقي الدعم فعلياً، وبوقت الحاجة لها!

علماً أن المخصصات التي حددتها الحكومة بـ100 لتر، توزع على دفعتين للعائلات المستحقة خلال فترة الشتاء، وبغض النظر عن انخفاض الكمية إلى هذا الحد نتيجة سياسات تخفيض الدعم الظالمة والجائرة، يجب الأخذ بعين الاعتبار، أن بعض العائلات لم تستلم مخصصاتها للعام الماضي حتى الآن، ما يجعل من إمكانية تسليم مخصصات الشتاء الحالي لكافة المستحقين أمراً شبه مستحيل، في ظل الاستمرار بنفس آليات العمل المتبعة من قبل حكومتنا العتيدة، وبالتالي، فإن خيار التدفئة عبر مدافئ المازوت بات أمراً منسياً، وغير قابل للتطبيق بالنسبة للغالبية المفقرة من السوريين!

الخيار المستحيل

من الاستحالة على المفقرين الاعتماد على مازوت السوق السوداء وبأسعارها من أجل التدفئة، وبحسبة بسيطة يتضح هذا الأمر!

فعلى افتراض أن الأسرة الواحدة بحاجة إلى 5 لترات مازوت يومياً، أي حوالي 150 لتراً بالشهر، وخلال فترة الشتاء الممتدة لأربعة أشهر، فإن احتياجات الأسرة من مادة المازوت للتدفئة تقدر بحوالي 600 لتر، وتقدر تكلفتها بأسعار السوق السوداء بحوالي 6,000,000 ليرة خلال الشهور الأربعة، ما يعني أن الأسرة بحاجة إلى 1,500,000 ليرة شهرياً من أجل التدفئة فقط!

ولكم أن تتخيلوا ذلك المبلغ الكبير بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور الذي يبلغ 92,790 ليرة، لتبيان استحالة إمكانية اللجوء إلى خيار التدفئة بالمازوت بالنسبة للغالبية المفقرة من السوريين!

البدائل المحدودة المكلفة والخطرة

لا يكفي أن تقديرات الحكومة والمعنيين هي تقديرات لا تمت للواقع بأية صلة على مستوى السياسات إلّا أن إبداع الحكومة يمتد إلى أبعد من ذلك على مستوى المخصصات من المواد المدعومة، والتي يتم قضمها تباعاً، كماً وسعراً! فحتى الـ 100 لتر من مازوت للتدفئة المخصصة للمستحقين، على قلتها، لا يتم تسليمها كاملة لجميع هؤلاء، بوقتها وعند الحاجة لها، إضافة إلى ذلك فإن بدائل التدفئة غير متوفرة أيضاً!

فالكهرباء أصبحت معدومة بالمطلق، وفي أحسن الأحوال يكون التقنين نصف ساعة وصل، مقابل عشر ساعات قطع، ما يقوض أية فرصة للتدفئة من خلال المدافئ الكهربائية.

وهذا ما يدفع البعض إلى اللجوء لمدافئ الحطب، ولكن حتى الحطب، وبالرغم من خطورته وأضراره، هو خيار متاح لبعض الأسر فقط، فسعر الكيلو يتراوح بين 1500- 3500 تبعاً لنوعيته، ومكان تواجده، ما يجعله أيضاً من الخيارات المستحيلة للمفقرين!

هذا الأمر الذي يدفع الغالبية المفقرة مرة أخرى إلى اللجوء لحرق كل ما يمكن حرقه في المدفئة من أجل الحصول على بعد اللحظات من الدفء، إلّا أن مقابل هذه اللحظات توجد ساعات طويلة من الأمراض والآفات التي يسببها حرق النايلون والدواليب والأحذية القديمة، وكل شيء بلاستيكي قابل للاحتراق!

إن هذه الوسيلة التي بات المفقرون يلجؤون لها بحثاً عن الدفء، تجعلهم ينتقلون من معاناة البرد القارص إلى معاناة أكثر فتكاً، وما يتبعها من أمراض قد تصاحبهم مدى الحياة، بل يمكن أن تهدد حياتهم، المهددة أساساً بالموت نتيجة قسوة وبشاعة الظروف المعيشية، وذلك بسبب ما يخلفه احتراق هذه المواد من غازات سامة وخطيرة وقاتلة، وأهم هذه الغازات هو غاز أحادي الكربون وما يسببه من أعراض خطيرة، من سعال وصداع وغثيان وتعب عام، وقد يصل الأمر إلى الموت المفاجئ أثناء النوم!

الغالبية المفقرة لا يتم استغلالها ونهبها معيشياً وخدمياً فقط بل يتم دفعها نحو الموت من خلال سد منافذ الحياة بالنسبة لها تباعاً!

شهادة صحية

في زيارة إلى أحد المراكز الصحية التابعة للقطاع الخاص، والموجودة في منطقة الزاهرة في دمشق، وضح لنا الطبيب- رئيس المركز- انتشار هذا الأسلوب غير الصحي من التدفئة بشكل كبير في المنطقة، وبأن معظم المتأثرين بنتائجه هم من الأطفال والرضع والمسنين، إضافة إلى ذلك فإن المركز أصبح ممتلئاً بالكامل بالأطفال الذين تعرضوا للغازات السامة، التي تهاجم الجهاز التنفسي بشكل مباشر، وحتى أن المركز أصبح غير قادر على استقبال المزيد من الأطفال المتأثرين بسموم الغازات الخانقة، ما جعل رئيس المركز يضطر إلى فتح غرف إضافية للأطفال على حساب المرضى الآخرين، التي تعتبر حالتهم الصحية أقل خطراً!

المفقرون والسياسات الظالمة

المركز الصحي الخاص في منطقة مكتظة بالمفقرين كالمثال أعلاه، يمكن تعميمه بسهولة، ليس على مستوى بقية المراكز الصحية العامة والخاصة فقط، بل وعلى كل مناطق الفقر في البلاد، التي يضطر فيها المفقرون للجوء إلى أية وسيلة لتدفئة عظام أطفالهم، خلال أيام البرد القارس!

فالغالبية المفقرة لا يتم استغلالها ونهبها معيشياً وخدمياً فقط، بل يتم دفعها نحو الموت البطيء والسريع، بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال سد منافذ الحياة بالنسبة لها تباعاً، وما يفرض عليها من خيارات اضطرارية كارثية!

وكل ذلك يعيدنا مجدداً إلى الحكومة وسياساتها الظالمة بحق الغالبية المفقرة في البلاد، فالتخلي الحكومي عن الدور المفترض للدولة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، هو السبب الرئيسي لما وصلت إليه حال هذه الغالبية من بؤس كارثي على مستوى معيشتها وخدماتها، وصولاً إلى حال العوز والجوع، والمرض المؤدي إلى الموت!

من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل:

لم يسلم قطاع التعليم في سورية من الآثار الكارثية التي نجمت عن انفجار الأزمة السورية في عام 2011، وربما لا يكون من المبالغة القول اليوم إنه من أكثر القطاعات تعرضاً للضرر. وهنا لا نقصد الضرر المباشر الناجم عن العمليات العسكرية كتدمير المباني التعليمية مثلاً، بل عن ضرر أقوى وأشدّ فتكاً، يدفع الكادر التعليمي إلى ترك القطاع، ويجبر التلامذة والطلاب - الذكور والإناث على حد سواء- على ترك مقاعد الدراسة إما للالتحاق بسوق العمل أو الزواج المبكر. وذلك في ظل تراجع هائل في الإنفاق الحكومي التقديري على قطاع التعليم في البلاد.

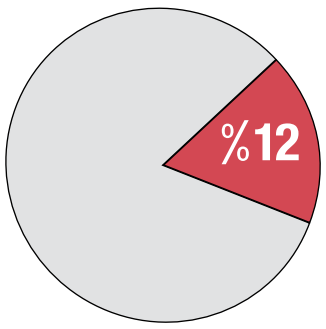

12% من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس

■ قاسيون

خلال العام الماضي، لم يكن قطاع التعليم يعاني من تراجع الإنفاق الحكومي واضطرار الكثير من العائلات لإخراج أطفالها من المدارس لإلحاقهم بسوق العمل فحسب، بل وفوق ذلك من تقلص في الإنفاق الذي كانت تمنحه ما تسمى بـ«الجهات الدولية المناحة»، ما جعل التراجع خلال العام الماضي استثنائياً لجهة الضرر الذي تركه في المجتمع والذي تفصح الأرقام عنه بشكل غير موارب.

البداية مع المناطق الأكثر تعرضاً للضرر

تؤكد بيانات مؤسسات الأمم المتحدة أن 12% من الأطفال السوريين غير ملتحقين بالمدارس، وأن هنالك أكثر من مليوني طفل سوري «تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاماً» لم يلتحقوا بالمدرسة، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه النسب تحسب ما صرّح عنه أهالي الأطفال بالفعل، فإن نسبة التسرب الفعلية هي أعلى من ذلك بكثير.

ووفقاً للبيانات، فإن معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث تتشابه فيما بينها في المراحل الابتدائية «تحديداً حتى عمر 11 سنة»، ما يعني أن الرغبة لدى الأهالي بتعليم أطفالهم موجودة – ذكوراً وإناثاً– والمشكلة ليست في «عقول» هؤلاء الذين يرفضون التعليم مثلاً. لكن بعد عمر 11 سنة تبدأ هذه النسبة بالتغير، حيث يبدأ الذكور بالتسرب من المدرسة أسرع من الإناث.

وبحسب الاحصاءات، فإن 12% من الذكور فقط منتظمون في المدارس الثانوية! وفي بعض المحافظات السورية، هنالك أقل من 10% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاماً ملتحقين بالمدرسة الثانوية.

وفوق ذلك، طال الضرر ليس الدراسة فحسب، بل والاستعداد لها أيضاً، حيث أنه فقط 11% من الأطفال في سن الرابعة و36% من الأطفال في سن الخامسة استطاعوا الالتحاق بالعملية التعليمية، مما يحدّ من استعدادهم الفعلي الضروري للمدرسة.

وخلال عام 2022، كانت أعلى معدلات تسرب التلاميذ والطلاب من المدرسة موجودة في الحسكة «24%» والرقة «22%» ودير الزور «19%» وحلب «16%» وإدلب «15%». وقد صرحت 48% من الأسر التي لديها أطفال بين 6 و17 عاماً بأن أحد أسباب عدم انتظام أطفالها في المدرسة هو حاجتها إلى عملهم لإعالة الأسرة وتغطية تكاليف المعيشة.

وتشير التقديرات إلى أنه إذا نزح طفل أكثر من ثلاث مرات في حياته، فإن فرص عدم التحاقه بالتعليم ستكون أكبر «20%»، وسيتقلص احتمال التحاقه بالتعليم بمقدار 42% خلال السنوات الثلاث الأولى من النزوح. في وقت يعتبر التسرب بسبب الزواج المبكر من أكثر المشاكل التي يعاني منها النازحون في المخيمات «5%».

بيئات التعلم السورية المتداعية غير مواتية ولا تلبي أبسط شروط العملية التعليمية

على جميع الصعد: لا توجد شروط تدريس حقيقية

وفقاً لتقديرات منظمات الأمم المتحدة، المدارس في سورية لديها قدرة استيعاب واستبقاء محدودة للغاية، وتفتقر هذه المدارس إلى المرونة اللازمة لاستيعاب المتعلمين من مختلف القدرات ومختلف مستويات التعلم.

وتشير البيانات إلى أن بيئات التعلم السورية المتداعية غير مواتية ولا تلبي أبسط شروط العملية التعليمية، وذلك بسبب الاكتظاظ ونقص الأثاث المدرسي الضروري، ونقص اللوازم المدرسية، وعدم كفاية التدفئة، ومحدودية الإضاءة، وتهتك مرافق المياه والصرف الصحي، وسوء النظافة التشغيلية.

وعلى مستوى البلاد، أبلغ 56% من الأطفال الملتحقين بالمدارس عن أوضاع مياه وصرف صحي ونظافة سيئة في المدارس. فوق هذا كله، فإن قدرة وفعالية المدرّسين محدودة للغاية، حيث ثمة نقص في دعم هذه الشريحة من العاملين في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، في كثير من الحالات لا يتم دفع رواتب المعلمين بانتظام، ما يشكل تحدياً كبيراً، وبشكل خاص بالنسبة للمعلمين الذين يحتاجون إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى مدارسهم، وتغطية تكاليف النقل من جيوبهم. وهذا أدى في كثير من الحالات إلى التغيب عن العمل وتناقص أعداد المعلمين.

تسعة أعشار دعم التعليم تم سحبه خلال الأزمة

خصصت الحكومة في موازنتها العامة للعام 2022 إنفاقاً تقديرياً على خدمات التربية والتعليم بلغ ما يقارب 823 مليار ليرة سورية، لكن كالعادة، فإن أرقام الإنفاق التقديرية التي لا تنفك الحكومة تتحدث عن ارتفاعها بالليرة السورية لا تلبث أن يتبيّن مقدار تضاؤلها بمجرد حسابها بالدولار، فمن ينظر إلى أرقام الإنفاق التقديري التي «ارتفعت» من 85,6 مليار ليرة سورية في عام 2010، إلى 150,6 مليار ليرة في عام 2015، ثم إلى 823 مليار ليرة في موازنة العام 2022، قد يستنتج أن الإنفاق التقديري قد ارتفع فعلياً، لكن الأرقام ذاتها انخفضت بشكل متسارع من 1,7 مليار

ماذا بقي من دعم التعليم في 2023؟

%10

في العديد من المحافظات السورية لا تزيد نسبة الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاماً وملتحقين بالمدرسة الثانوية عن 10%

%13,4

حصة التربية والتعليم العالي من الإنفاق التقديري للحكومة في عام 2022 لا تتجاوز 13,4% من الحصة ذاتها في موازنة العام 2010

%73

من بين الـ6,9 مليون مواطن سوري الذين يحتاجون إلى مساعدة تعليمية، تؤكد الأمم المتحدة أن 73% منهم حاجتهم ملحة

الإنفاق «التقديري» الحكومي على قطاع التربية والتعليم العالي

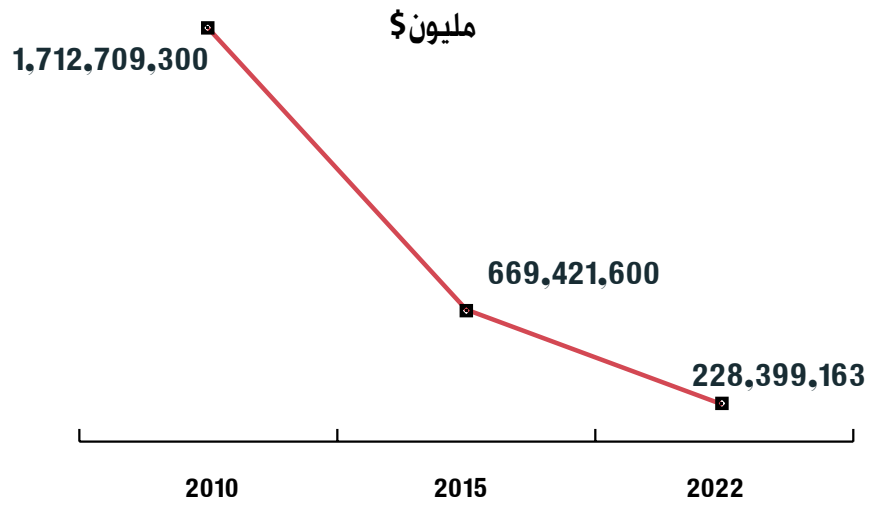

حصة التربية والتعليم العالي من الإنفاق التقديري في الموازنة العامة

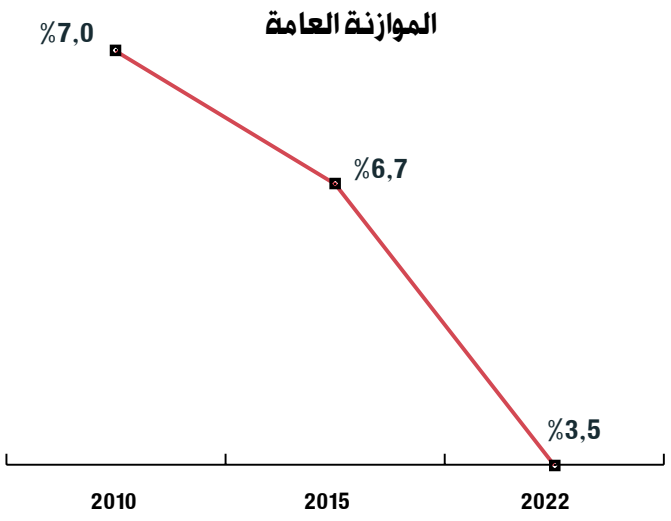

الأطفال السوريين في عمر الخامسة

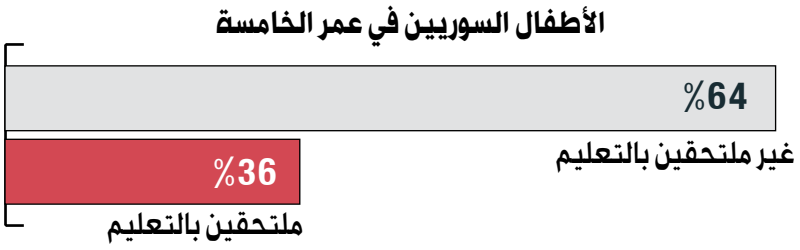

حصة الطفل السوري من موازنة التربية

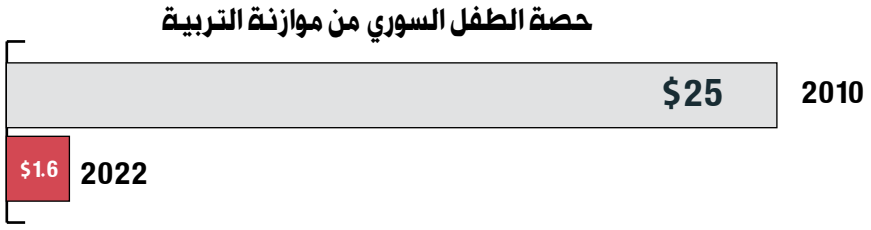

دولار في 2010، إلى 669 مليون دولار في 2015، وصولاً إلى مجرد 228 مليون دولار في 2022.

وبهذا المعنى، يمكن الاستنتاج أن حصة التربية والتعليم العالي من الإنفاق التقديري للحكومة في عام 2022 لا تتجاوز 13,4% من الحصة ذاتها في موازنة العام 2010. بكلام آخر، فإن ما يقارب تسعة أعشار الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم «86,5%» قد تم سحبه منذ انفجار الأزمة في 2011.

حصة التعليم من الموازنة: 3,5% فقط لا غير!

تشكل موازنة التعليم بشقيها التربية والتعليم العالي نسبة لا تتعدى 3,5% فقط من موازنة العام 2022. وهي نسبة استثنائية إذا ما قارنها مع السنوات السابقة، حيث مثّلت 6,7% من موازنة العام 2015، و7,0% من موازنة العام 2011.

وتعدُ هذه النسبة استثنائية أيضاً ليس بالمقارنة مع السنوات السابقة فحسب، بل وكذلك إذا ما نظرنا إلى الوسطي العالمي الذي يشير إلى أن الحكومات حول العالم تخصّص وسطياً نسبة تقارب 14% من موازناتها للإنفاق على قطاع تربية والتعليم.

6,9 مليون سوري بحاجة مساعدة في قطاع التعليم

تقدّر أرقام الأمم المتحدة أن ما يقارب 6,9 مليون مواطن سوري «بين طلاب وتلاميذ وعاملين في القطاع التعليمي» يحتاجون إلى مساعدة على صعيد التعليم، ويبلغ عدد الإناث منهم 3,2 مليون «47%»، بينما يصل عدد الذكور إلى 3,6 مليون طفل «53%».

ومن بين الـ6,9 مليون مواطن سوري الذين يحتاجون إلى مساعدة تعليمية، تؤكد الأمم المتحدة أن 73% منهم حاجتهم ملحة، و24% منهم حاجتهم شديدة بشكلٍ حاد، بينما تعتبر حالة 2% منهم كارثية.

حصة الطفل السوري من موازنة التربية بلغت ما يقارب 5,959 ليرة أي 1,6 دولار شهرياً

من 25 إلى 1,6 دولار للطفل الواحد شهرياً!

وفق موازنة العام 2022، يبلغ الإنفاق التقديري على قطاع التربية قرابة 478 مليار ليرة سورية «478,180,440,000»، بينما يصل عدد الأطفال السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 5–18 إلى حوالي 6,6 مليون طفل «وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء المنشورة في عام 2022».

ما يعني أن حصة الطفل السوري من موازنة التربية في 2022 بلغت 71,519 ليرة سورية سنوياً، أي ما يقارب 5,959 ليرة شهرياً، أي 1,6 دولار شهرياً «على سعر صرف 3605 خلال عام 2022»، وهو ما يمثّل هبوطاً حاداً، حيث كانت حصة الطفل في موازنة عام 2019 ما يقارب 10 دولارات شهرياً، والتي شكلت في حينه هبوطاً أيضاً عن الحصة ذاتها في موازنة العام 2010 حيث بلغت 25 دولار شهرياً.

تجربة زيجيانغ الصينية في الازدهار العام والمساواة

في تموز 2022، حددت الصين مقاطعة زيجيانغ الساحلية كمنطقة تجريبية لسياسات «الازدهار المشترك». بوصفها موطناً للكثير من المشاريع والشركات المشتركة نجاحاً، تمتلك زيجيانغ الأساس والمزايا اللازمة لتنفيذ البرنامج التجريبي. على الرغم من أنّ ناتجها المحلي الإجمالي احتلّ المرتبة الرابعة بين جميع المقاطعات والمناطق الصينية في العام الماضي، إلّا أنّ الدخل المتاح للفرد ولسكان الريف احتلّ المرتبة الأولى لمدّة 36 عام متتالية. بقي التفاوت في الدخل بين سكان الحضر والريف هو الأصغر في الصين. كيف حققت زيجيانغ كل هذا؟ لننظر إلى لمحة سريعة.

■ ليليان زانغ ولي ناهو
ترجمة: قاسيون

قد تكون ميزتها الجغرافية والقطاع الخاص والتكامل الحضري والريفي والممارسات المبتكرة لحكومة المقاطعة الاستباقية لعبت دوراً كبيراً في الازدهار العام لمقاطعة زيجيانغ، ما يجعل تجربتها الممتدة على مدى 40 عاماً ذات قيمة لتحسين السياسات، ومعالجة عدم المساواة في الدخل في جميع أنحاء العالم.

نتيجة لموقع زيجيانغ الجغرافي الفريد وكثافتها السكانية، استفادت من احتوائها على مدينتين ساحليتين، لتصبح هذه الظروف أكثر أهميّة بعد الانفتاح الاقتصادي للصين. في 1984 وسّع مجلس الدولة الوطني «الحكومة» 14 من مدن المرافئ، شملت مدينتي نينغبو وونزو في زيجيانغ. عبر اتباع استراتيجية التنمية القائمة على «إن ازدهر الميناء تزدهر المدينة، ويزدهر الاقتصاد». هدفت نينغبو إلى بناء مدينة ميناء دولي. في 2020 وصل عدد مسارات الشحن في ميناء المدينة إلى 287، بينما وصل عدد شحنات البضائع إلى 1,172 مليار طن، لتحتل المرتبة الأولى عالمياً على مدى 12 عاماً.

كانت الخطوة التالية المهمة لتحقيق الهدف، هي بناء نظام مواصلات عصري كأولوية. فبدأت المبادرة للوصول بالبناء إلى شانغهاي، وساهمت في بناء حزام نهر يانغتزي الاقتصادي، لتدفع بذلك استراتيجية الحزام والطريق الصينية العامة قدماً.

من الأمثلة النموذجية على نجاح الاستراتيجية هي مدينة ييوو، التي تعتبر أكبر سوق للسلع الصغيرة في العالم. بحملها لقب «سوبرماركت العالم»، تجمع ييوو أكثر من 2,1 مليون نوع مختلف من البضائع. سهّلت جميع وسائط النقل: السكك الحديدية، والأوتستّرادات، والميناء، ومركز اللوجستيات، شحن هذه البضائع إلى 210 بلد وإقليم. كانت ييوو ناجحة لدرجة أنّ «مؤشر ييوو» الذي يعكس ديناميكية تجارة السلع الصغيرة في الصين وحول العالم، قد ساعد مجموعة من البائعين المحليين على توقّع نجاح ترامب في الانتخابات الأمريكية في 2016 قبل خمسة أشهر من الانتخابات، بالاعتماد على مواد الحملات الإعلامية التي تمّ طلبها، وأهمها: القبعات التي استخدمت في حملة ترامب، والتي تمّ طلبها بكميات أكبر.

ييوو تسهم بتطبيق وتنفيذ مبادرة الحزام والطريق منذ إنشائها، فمنها انطلقت أوّل شبكة لقطارات الصين السريعة «ين- جين- أوروبا» الممتدّ على 13,052 كيلومتراً. من ين- جين ينطلق القطار الذي يعبر دول كازخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا وألمانيا وفرنسا قبل وصوله إلى مدريد. منذ إطلاقه في عام 2014 بدأ يُشغّل 3200 قطاراً عبر 16 خط، ليصل إلى 50 دولة وإقليم في أوراسيا، لتظهر الكثير من السلع التي يتمّ إنتاجها في ييوو في أسواق وسط آسيا وأوروبا.

على مدى 40 عام ساعدت المعجزة الاقتصادية الصينية في تحسين حياة عدد هائل من الصينيين، وخلقت ملايين فرص العمل، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة، في كلّ من الأرياف والمناطق المدينية. في عام 2021 كانت الشركات تشكّل 97% من كافة الأعمال المنشأة، لترتفع النسبة بشكل هائل من 6% في 1979. كما أنّ 87,5% من الوظائف هي في هذه الشركات. يُقال: إنّ 1 من كلّ 8 أشخاص في زيجيانغ هو مالك عمل، وقد تمّ إدراج 18 من أصل 33 مقاطعة في زيجيانغ بأنّها من ضمن أكثر 100 مقاطعة تنافسية اقتصادياً في الصين.

> **كانت الحكومة واضحة بأنّ التركيز في الخطة الخمسية الأخيرة لن يكون مقتصراً على النمو الاقتصادي بل على تنمية المناطق الريفية والمدينية وحلّ مشاكل التفاوت على مستوى الإقليم**

من حيث الدخل المتاح في المناطق المدينية، والدخل الريفي المتاح، ونصيب الفرد من هذا الدخل، يحتلّ إقليم زيجيانغ مراتب أعلى من أقاليم أخرى، مثل: شاندونغ وجيانغسو وقوانغدونغ، رغم أنّ هذه الأقاليم الثلاثة كان لديها أعلى ناتج محلي إجمالي بين جميع الأقاليم الصينية في 2020.

مستفيدة من مراكز التجارة الراسخة وتكتّل المصنّعين، إلى جانب الرقمنة والابتكار، أصبحت زيجيانغ مكاناً خصباً للتجارة الإلكترونية. الشركة العملاقة الصينية علي بابا التي تأسست عام 1999 في هانغشو، عاصمة زيجيانغ، لم تكن فقط منصّة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بل أيضاً حفزت حيوية التجارة الإلكترونية في المناطق الريفية، وخلقت فرص عمل ومصادر دخل للفلاحين.

من الحالات البارزة هي قرى تاوباو التي يصل فيها عدد المتاجر النشطة على الإنترنت إلى أكثر من 10% من الأسر المحلية. وحيث يصل حجم التجارة الإلكترونية السنوي إلى أكثر من 1,57 مليون دولار أمريكي «10 ملايين يوان». في 2009 وصل حجم التجارة الإلكترونية السنوي في قرى تاوباو إلى أكثر من 1,57 مليون دولار أمريكي، ثمّ تضاعف الرقم لتحتلّ المرتبة 7,023 على مستوى الصين بأسرها.

لا يقتصر نجاح زيجيانغ على الجانب الاقتصادي، فهي مثال على التوازن في التخطيط لتنمية الريف والمدينة. كان الفارق بين الدخل في المناطق الريفية والمدينية في 2020 هو 1,96 مرّة، أي أدنى بكثير من المتوسط الوطني عند 2,56 مرة. وقد بدأ التفكير في دمج تنمية الريف والمدينة في الإقليم منذ بداية الألفية.

في 2002 اقترح تشي جين بينغ، والذي كان قد وصل حديثاً إلى زيجيانغ كسكرتير للجنة الحزب الريفية، أن يتمّ تخطيط المدينة والريف بوصفهما كتلة واحدة، بعد إجراء مسح ميداني لـ 11 مدينة و25 مقاطعة. في 2005 أصدرت حكومة زيجيانغ موجزاً لتطبيق نظام مدمج لتنمية الريف والمدينة. ولد مشروع «ألف قرية للإنشاء، عشرة آلاف قرية للتنمية» لتطبيق هذا النظام المدمج. بعد 19 عاماً من هذا البرنامج، تمّ منح 30 ألف قرية في زيجيانغ شكلاً جديداً، وفي مجال البنية التحتية وصلت بشكل عملي إلى مياه شرب بالنوعية ذاتها التي يصل إليها سكان المدن، وبات لدى جميع القرى إمكانية الوصول إلى الطرقات ومواقف الباصات ومراكز البريد وشبكات الهاتف والإنترنت. أدّى هذا المشروع إلى تعزيز الصناعات الخضراء وتعزيز القرى وإثراء الناس.

وفقاً للخطّة التي أعلن عنها العام الماضي، تهدف زيجيانغ إلى رفع الدخل المتاح للفرد إلى 11807 دولار «75 ألف يوان» بحلول 2025، أي أعلى بكثير من دخل سكان المدن «9871 دولار- 62,699 يوان»، وسكان الريف «5027 دولار- 31,930 يوان» بحلول عام 2025. وكذلك أن ترفع حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1574 دولار «10 آلاف يوان» في 2021 إلى 2046 دولار «13 ألف يوان» خلال خمسة أعوام، لتصل إلى مستوى الاقتصاد معتدل التطور القياسي. وقد كانت الحكومة واضحة بأنّ التركيز في الخطة الخمسية الأخيرة لن يكون مقتصراً على النمو الاقتصادي، بل على تنمية المناطق الريفية والمدينية وحلّ مشاكل التفاوت على مستوى الإقليم، سواء بين الريف والمدينة، أو التفاوت في الدخول، مع تعزيز الازدهار العام من خلال التنمية عالية الجودة.

■ بتصرّف عن:

What can we learn from Zhejiang's practices in common prosperity?

أزمة غير مسبوقة في قطاع الدواء... وصحة الناس «على الرف»

تعود أزمة الدواء في الأسواق السورية لتتصدر المشهد من جديد، ولكن هذه المرّة في شكل كارثي أعمق وأشد، وصفه بعض العاملين في المجال بأنه غير مسبوق!

■ رند الحسين

فلم تعد المشكلة فقط في ارتفاع الأسعار، أو انقطاع صنف هنا وصنف هناك، بل تعدّتها إلى شلل شبه تام في حركة التوزيع والبيع والشراء، أدّى إلى انقطاع كمية كبيرة من الأدوية من السوق، ومعظمها أدوية نوعية وهامّة للمرضى المزمنين، فضلاً عن استمرار أزمة انقطاع الحليب في التعمّق.

شهادة صيدلاني

يقول أحد الصيادلة، في محاولة لشرح الواقع الدوائي: «المواطن يُلقي اللوم على الصيدلاني، والصيدلاني يلقي اللوم على المستودع، والمستودع يلقي اللوم على المعمل، في حين أن الجميع متضرر بشكل أو بآخر من الأزمة، ولكن المتضرر الأكبر بلا شك هو المواطن»!

ويضيف: «المستودعات لا تبيع بانتظار نشرة أسعار جديدة، بعدما ارتفع سعر الصرف الرسمي، علماً أن هذا المبرر الأحدث لديها، بعدما كانت مبرراتها هي أزمة البنزين والمحروقات، أو قيامها بعملية الجرد السنوية، فنضطر نحن أيضاً للتوقف عن البيع كي لا نخسر. والمعامل أيضاً توقفت عن البيع وطالبت وزارة الصحة بإصدار نشرة جديدة لتتابع الإنتاج والتوزيع».

واستدرك بالقول: «بعض المستودعات عادت للبيع ولكن بحصص مقننة جداً «علبة علبة من كل صنف» ومستودعات أخرى باتت تحملّنا على ما نطلبه أصنافاً منتهية الصلاحية».

بالإضافة إلى شهادة الصيدلاني أعلاه، فقد بات واضحاً لكل من يزور أية صيدلية حال رفوفها شبه الفارغة من الأدوية، كمؤشر عن حجم أزمة الدواء الحالية!

أزمة إنتاج في المعامل

نقيب الصيادلة في سورية، وفاء كيشي، قالت في تصريح لها: «إن خسارة المعامل الدوائية في البلاد تقدر بـ 200 % بسبب التوقف عن التصنيع، من دون تسجيل أية إغلاقات حتى الآن»!

رغم أنّ عضواً في المجلس العلمي للصناعات الدوائية قد كشف عن إغلاق «مستتر» لحوالي 15 معملاً دوائياً.

كذلك أكد أحد أصحاب معامل الأدوية في سورية لأحد المواقع الإعلامية أن: «70% من المعامل توقفت عن الإنتاج، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ومعوقات الاستيراد، لافتاً إلى أن رفع سعر الأدوية بنسبة 100% هو غير كاف لعودة المعامل إلى الإنتاج بطاقتها الحقيقية، وهناك أصناف تحتاج رفع سعر بنسبة 150% حتى يكون سعرها مناسباً للتكلفة».

مضيفاً إلى أن: «معظم معامل الأدوية تضطر إلى التعامل مع مستوردين ووسطاء لشراء المادة الفعالة، وأحيانا يتم استيرادها إلى بلدان مجاورة، ويتم نقلها إلى سورية، مما يزيد تكاليف الحصول عليها، وهذا لا يُؤخذ بعين الاعتبار عند التسعير»!

وهذا ما يضع إشارة استفهام، ليس حول دور الدولة في عملية استيراد الأدوية وموادها الأولية فقط، بل على مستوى رقابة ومتابعة عمل معامل ومستودعات الأدوية!

بانتظار نشرة أسعار جديدة!

أوضحت نقيب الصيادلة وفاء كيشي أيضاً: أن «واقع صناعة الدواء في البلاد حالياً سيء جداً، في ظل عدم توفر المواد الأولية اللازمة لصناعتها، وارتفاع سعر القطع الأجنبي» معتبرةً أن «تعديل أسعار الأدوية أصبح ضرورة بما يتناسب مع سعر الصرف الحالي، لأنه في حال الاستمرار بالسعر الحالي لا يمكن لمعامل الأدوية الحصول على مواد أولية للصناعة».

لم تعد المشكلة في ارتفاع الأسعار بل تعدّتها إلى شلل شبه تام في حركة التوزيع والبيع والشراء أدّى إلى انقطاع كمية كبيرة من الأدوية من السوق

وهكذا يبدو وكأنّ النشرة المنتظرة هي الترياق للأزمة الدوائية، في حين أنّه لا يخفى على أحد– وقد ثبت ذلك بالتجربة لأكثر من مرة– أنها بمثابة إبرة بنج فقط لتسكين الاستنزاف الذي يشهده القطاع الصحي، وضمناً القطاع الدوائي.

فالارتفاعات المستمرة التي شهدتها أسعار الأدوية على مدار السنين الفائتة لم تمنع هذا القطاع من التزحلق نحو الكارثة المتوقعة، في ظل استمرار السياسات نفسها والنهج نفسه تجاهه!

على ذلك فإن النشرة السعرية القادمة المتوقعة، وبغض النظر عن نسبة الزيادة السعرية فيها، وما ستشكله من ضغط مادي إضافي على المرضى، فلن تمثل آخر المطاف على مستوى أزمة الدواء المستمرة، أو أزمة القطاع الصحي عموماً، بل ستكون حلقة جديدة في مسلسل هذه الأزمة المستمرة دون حلول ناجزة، مع ما تؤمنه هذه الأزمة من أرباح في جيوب البعض المحظي، كغيرها من الأزمات الكثيرة المستمرة الأخرى!

حليب الأطفال أيضاً

لم تطل أزمة الدواء «غير المسبوقة» الأدوية فحسب، بل وصلت إلى حد انقطاع حليب الأطفال بشكل كامل!

فبعد أن كانت بعض أنواع الحليب تنقطع وتتوفر الأخرى بانتظار رفع الأسعار، أو تباع حصص مقننة منها للصيدليات، عانت السوق الدوائية هذه المرة، وعلى مدار شهر كامل من انقطاع كل نوع للحليب! إلى الدرجة التي بات فيها بعض الصيادلة أنفسهم يسألون بعضهم، عبر مجموعاتهم الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، عن حليب لأطفالهم بالذات!

مقابل ذلك، ربما تجدر الإشارة إلى أن سوق تهريب حليب الأطفال انتعشت، مع أرباحها الاستغلالية الاحتكارية طبعاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اللجوء إلى هذه السوق محصور غالباً بالميسورين من المضطرين فقط، في حين يعجز المفقرون عن تحمّل أسعارها وتكاليفها!

«مين سائل عن صحة الناس؟»

أدى انقطاع حليب الأطفال خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى ازدياد حالات سوء التغذية لدى الأطفال في المشافي!

فقد أكّد أحد الأطباء المقيمين في المشفى الوطني في السويداء ازدياد مراجعة الأهالي للمشفى بشكوى آلام معدية ومشاكل هضمية لأطفالهم، كان السبب فيها الاستعاضة عن حليب الأطفال بالحليب الطازج بسبب صعوبة تأمين وغلاء أسعار حليب الأطفال!

كذلك يعاني مرضى الضغط والقلب والسكري من صعوبات في تأمين أدويتهم، فمرضى الضغط اليوم باتوا معرضين أكثر للإصابة بالتجلطات، ومرضى السكري باتوا معرضين أكثر للإصابة بالعمى وبالاعتلالات العصبية!

فبالإضافة إلى انقطاع أدويتهم وغلاء أسعارها «من الممكن أن يصل سعر الأدوية لمريض ضغط وسكري إلى حوالي 70 ألف ليرة شهرياً» فسوء التغذية الحاصل نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما يرافق ذلك من سوء إعداد للكوادر الطبية، ونقص تجهيزات ومعدّات في المشافي، يفاقم الأزمة سوءاً، ويجعل السؤال حول من يهتم بصحة الناس مشروعاً؟!

ولعل السؤال الأهم: من المستفيد الأكبر من التدهور الحاصل في القطاع الصحي، وفي صحة الناس وحياتهم؟!

الجفاف الزراعي في آسيا الوسطى مرشَّح للتفاقم

اجتاح جفاف زراعي حاد آسيا الوسطى عام 2021 في موسم النموّ المبكر للمحاصيل، مما تسبب في هلاك جماعي للمحاصيل التي ذبلت بسبب نقص إمدادات المياه، كما نفقت الآلاف من الأغنام والأبقار والخيول بسبب نقص المياه والأعلاف. وساهم ذلك بارتفاع أسعار المواد الغذائية. ركّزت دراسة حديثة نشرت في كانون الثاني الجاري 2023 في مجلة «الطبيعة لعلوم الأرض»، على محتوى «رطوبة التربة السطحية» في أشهر نيسان وأيار وحزيران، وهو الوقت المبكر لنمو المواسم في آسيا الوسطى، حيث تعتمد النباتات في هذه المنطقة بشكل أساسي على مياه التربة الضحلة والمياه الجوفية الضحلة للبقاء على قيد الحياة، علماً بأنّ انخفاض رطوبة التربة السطحية في جنوب آسيا الوسطى لوحظ منذ خمسينات القرن الماضي.

■ Nature Geoscience

تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

هناك قلق متزايد فيما يتعلق باكتشاف ومعرفة أسباب التغيرات طويلة الأجل في رطوبة التربة على المستويات الإقليمية أو العالمية. ففي حين يُعزى نقص رطوبة التربة إلى الاحترار ذي المنشأ البشري في أمريكا وأوروبا ونصف الكرة الأرضية الشمالي، يُقترح أيضاً أنْ تتسبب التقلّبات المناخية الطبيعية في حدوث جفاف زراعي شديد على النطاقات الإقليمية.

هذا الجفاف القاسي ليس حدثاً مستقلاً بل هو تكثيف لاتجاه مستمر منذ التسعينات. ما إذا كان الجفاف الزراعي المتفاقم سيستمر في المستقبل هو مصدر قلق كبير لكل من عموم الناس والمجتمع العلمي.

كان العجز برطوبة التربة في عام 2021 من أشدّ حالات الجفاف خلال 70 عاماً الماضية. حيث سجّلت انخفاضاً بنسبة 11,79% دون المتوسط المناخي «1995–2014». ويرتبط الجفاف الزراعي بتغيرات العوامل الجوية، بما في ذلك درجة الحرارة وهطول الأمطار.

وبحسب الدراسة، تأثرت رطوبة التربة السطحية عبر جنوب آسيا الوسطى بشكل سلبي بدرجة حرارة الهواء السطحي. حيث يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى زيادة معدّل التبخر والنتح واستنزاف رطوبة التربة السطحية. وشهدت آسيا الوسطى اتجاهاً كبيراً نحو «الاحتباس الحراري» في نصف القرن الماضي. كان اتجاه الاحترار ملحوظاً بقوة أكبر بعد العام 1992، كما يتضح من معدل الاحترار 0,36 درجة لكلّ عَقد للفترة 1950–1992، و0,49 درجة لكل عَقد للفترة 1992–2020. وأوضح معدّل الاحترار المعزَّز بعد عام 1992 جزئياً اتجاه التجفاف المتفاقم في رطوبة التربة.

يرتبط الجفاف الزراعي أيضاً بنقص هطول الأمطار، وارتبط محتوى رطوبة التربة السطحية ارتباطاً وثيقاً بالتهطال المبكر في الفترة من آذار إلى أيار. ويمكن أنّ يؤدي نقص هطول الأمطار على مدى فترة طويلة من الزمن إلى نقص المياه للتربة والبيئة، وعادة ما يحدث تأخّر بين الجفاف الجوي وتمظهره كجفاف زراعي.

«تذبذب المحيط الهادي بين العقود»

بحسب الدراسة فإنّ تفاقم حالات الجفاف الزراعي عبر جنوب آسيا الوسطى في أوائل موسم نموّ المحاصيل منذ عام 1992 كان سببه مزيجاً من التأثير البشري والتنوع الداخلي المرتبط بظاهرة «التذبذب بين العقود في المحيط الهادئ» أو ما يعرف اختصاراً بـIPO. والمقصود التذبذب الطبيعي طويل الأمد لدرجات حرارة سطح المياه في المحيط الهادئ، الذي يتضاءل ويتلاشى كل 20 إلى 30 عاماً، ويؤثر على فترات الجفاف في آسيا الوسطى. واستنتجوا أيضاً أنّ الانخفاض الذي يسببه الإنسان في رطوبة التربة سيتفاقم في المستقبل بسبب ارتفاع درجة حرارة المناخ بسرعة. على سبيل المثال، أدت دورة IPO منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى جعل سطح البحر الأكثر دفئاً من المعتاد في المناطق الاستوائية في وسط شرق المحيط الهادئ، وإلى انخفاض هطول الأمطار في الربيع عبر جنوب آسيا الوسطى وانخفاض لاحق في رطوبة التربة في أوائل موسم النمو.

الأسباب بشرية المنشأ

إنّ مدى مساهمة انبعاثات غازات «الاحتباس الحراري» في التغير المناخي يظلّ محلّ جدال علمي واسع، بين اتجاهات تنسبه بشكل متطرّف وكامل إلى عوامل بشرية بحتة مع إهمال عوامل طبيعية طويلة المدى محتملة، واتجاهات أخرى أقل انتشاراً، لا تنكر الدور البشري ولكن تدعو أيضاً إلى عدم تجاهل إمكانية وجود أسباب طويلة المدى على مستوى طبيعي وكوني مثل تبدل علاقة الأرض مع الشمس وتغير النشاط الكهرومغناطيسي للمنظومة ككل.

بالنسبة للدراسة الحالية، فإنها ذكرت «الأنشطة البشرية، ولا سيما انبعاث غازات الاحتباس الحراري»، بأنها تعزز اتجاه الاحترار الكبير في نصف القرن الماضي، وأدت إلى تسارع معدل الاحترار بعد التسعينات. وبحسب الدراسة «يؤدي الاحترار الذي يسببه الإنسان إلى زيادة التبخر النتح وانخفاض رطوبة التربة. بالإضافة إلى ذلك... كبح هطول الأمطار في فصل الربيع فوق جنوب آسيا الوسطى، مما قلل محتوى رطوبة التربة في أشهر نيسان وأيار وحزيران».

هناك حاجة ملحّة لتطوير خطط شاملة لإدارة مخاطر الجفاف الزراعي على مستويات محلية وإقليمية ومتعدّد البلدان

التأثير على الأمن الاقتصادي والاجتماعي

يعدّ إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية المساهم الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل اليد العاملة في آسيا الوسطى، كما في كثير من بقاع العالَم التي يشكل النشاط الزراعي جزءاً مهماً من اقتصادها. فالتأثير الخطير للجفاف الزراعي لا يتوقف على الإضرار المباشر بالمحاصيل والثروة الحيوانية، بل يمثل أيضاً تحدياً للإنتاج والمعيشة والاستقرار الاجتماعي وحتى الأمن الإقليمي.

كشف الجفاف الكارثي الذي حدث خلال الفترة 2000–2001 أنه بسبب العوامل الهيكلية، بما في ذلك الفقر الريفي والإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية، من المرجّح للغاية أنْ يؤدي الجفاف الزراعي في آسيا الوسطى إلى مزيد من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية.

تأثيرات مستقبلية

إذا تحوّل التذبذب بين العقود في المحيط الهادئ «IPO» إلى مرحلته الدافئة في العقود القليلة القادمة، كما افترضت بعض الدراسات السابقة، فإنّ زيادة بمقدار انحرافَين معياريَّين فوق اتجاه هذا التذبذب العام كفيلة بأنْ تنقص محتوى رطوبة التربة السطحية بنسبة مؤثّرة حتى عام 2040. وبحسب نتائج الدراسة، فإنّ الاتجاه التنازلي في رطوبة التربة السطحية منذ التسعينات سيتواصل في القرن الحادي والعشرين ما لم يجد البشر الإجراءات والحلول المناسبة. وسلّطت الدراسة الضوء على الحاجة الملحّة لتطوير خطة شاملة لإدارة المخاطر على المستويات القطاعية والمحلية والقطرية وحتى التعاون والتنسيق الإقليمي والدّولي ومتعدّد البلدان، للتكيّف والتخفيف من حدة الجفاف الزراعي.

■ المصدر:

دراسة بعنوان «تفاقُم الجفاف الزراعي عبر آسيا الوسطى الشحيحة بالمياه بفعل تغيّرات المناخ الداخلية»، منشورة في مجلة «الطبيعة لعلوم الأرض» Nature Geoscience بتاريخ 12 كانون الثاني الجاري 2023 من تأليف الباحثَين «جي جيانغ» و«تيانجون جو» من مختبر الدولة المركزي للنمذجة الرقمية لعلوم الجو وديناميك السوائل الفيزيائي–الأرضي، التابع لأكاديمية العلوم الصينية. واستندت الدراسة إلى أدلة متعدّدة، بما في ذلك الملاحظات ونماذج محاكاة قدّمها المركز الوطني الأمريكي لأبحاث الغلاف الجوي، ومعهد ماكس بلانك الألماني، ومنظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية في أستراليا.

صراع روسيا والغرب يشتد... هل من مخارج آمنة؟

يكاد لا ينقطع الحديث عن احتمالات للتفاوض منذ إعلان روسيا عن بَدْء ما أسمته «عملية عسكرية خاصة» في أوكرانيا، لكن تكرار هذا الحديث لم يحوله حتى اللحظة إلى واقع! بل إن مجمل التطورات والدلائل إنما تؤكد استمرار وتعاظم التصعيد في كافة الميادين، ما يضع جميع أطراف الصراع أمام خيارات مصيرية.

■ علاء أبوفرّاج

بعد أنباء عن مساعٍ تركية جديدة لتيسير مفاوضات بين أطراف الصراع في أوكرانيا، أعلن الممثل الرسمي للرئيس التركي إبراهيم قالين في يوم السبت 14 كانون الثاني: «أنه من الواجب التوصل إلى حل ليس فقط بين أوكرانيا وروسيا، وإنما بمشاركة أمريكية وأوروبية» وهو ما بات حقيقة واضحة للجميع. وأضاف المسؤول التركي: إن استمرار هذا الصراع المكلف سيكون «مرهقاً لأوروباً وسوف يطالب المواطنون بوقف الدعم لأوكرانيا». لكن بيت القصيد في تصريحات قالين، هو تأكيده عدم وجود رغبة جادة لدى المجتمع الدولي لتهيئة الظروف لهذه المفاوضات حتى الآن.

الشروط التي حددها ممثل الرئيس التركي لضمان جدوى أية مفاوضات قادمة، تتقاطع بشكلٍ واضح مع ما يردده المسؤولون الروس، إذ أشار إلى أن موسكو يجب أن ترى خطوات جدية من قبل الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، مثل: اقتراح بنية أمنية جديدة من شأنها حماية الغرب وأوروبا وروسيا وأوكرانيا، وتقديم ضمانات واضحة بأن هذه الأخيرة لن تنضم إلى الناتو مقابل ضمانات بعدم تعرّضها للاعتداء. وهو ما يعيدنا إلى نقطة البداية، وخصوصاً أمام رفض الغرب حتى الآن الدخول في مفاوضات على هذا المستوى.

خيارات الأطراف المتصارعة

قد يبدو الطرف الأوروبي أكثر الأطراف تخبطاً في هذا الظرف، وذلك لأن مواقف هذه الدول تبدو الأضعف، ففي الوقت الذي تتقسم الآراء في واشنطن حول الشكل الأمثل لإدارة الصراع، أو حجم التورط الأمريكي فيه، يدرك الجميع هناك أن إشعال حرب بهذا الحجم على حدود روسيا كان هدفاً أمريكياً لفترة طويلة، أما بالنسبة للدول الأوروبية، فقد وجدت نفسها ساحة لهذه المعركة التي بدأت تستنزف مواردها بشكل حقيقي، لكنها ورغم ذلك لم تبد سعياً في اتجاهٍ مختلف- إلا في بعض الحالات الخاصة- إذ قال وزير الخارجية السويدي، توبياس بيلستروم، الذي تترأس دولته الاتحاد الأوروبي: «بالرغم من محاولات روسيا المستمرة لتفريقنا، الوحدة داخل الاتحاد الأوروبي وعبر المحيط الأطلسي قوية. الاتحاد الأوروبي مستعد لحرب طويلة، وسيواصل مساندة أوكرانيا بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والإنساني مهما طال الأمر» فحتى مع الأزمة الاقتصادية والسياسية الداخلية الشديدة التي تعرضت لها الدول الأوروبية في السنة الماضية، إلا أنها وتحت الضغوط الأمريكية تتحضر لإرسال شحنات جديدة من الأسلحة للجيش الأوكراني، وذلك رغم الخلل الذي سينتج في بنية وتسليح جيوش بلدانها. فبالنسبة لواشنطن جرى إعداد جيوش الناتو لهذا الغرض بالتحديد، ولا ترى مشكلة في خسارة آلاف القطع والمعدات الحربية المتطورة، تلك التي أنفقت الدول الأوروبية جزءاً كبيراً من ميزانيتها لشرائها في معركة محسومة النتائج. فبحسب إريك واد مستشار أنجيلا ميركل للشؤون العسكرية، فإن تزويد الجيش الأوكراني بهذه القطع الحربية «لن يغير أي شي من الوضع في ساحات القتال هناك» وهو الرأي الذي كرره العديد من الخبراء العسكريين.

في روسيا مزاج موجود لا يرى حتى اللحظة حجم التهديد ولا تلك التحولات التي ينبغي الإسراع في إنجازها

التصعيد يستدعي التصعيد

إذا كانت دول المعسكر الغربي تحضر شحنات جديدة من الأسلحة، مثل: منظومة باتريوت الدفاعية ودبابات، مثل: تشالنجر-2 البريطانية وليوبارد الألمانية وAMX-10 RC الفرنسية وغيرها الكثير من ناقلات الجند المدرعة والمدافع المتطورة، فهذا كله لن يبقى دون رد من قبل روسيا، التي ستجد نفسها مضطرة للاعتماد أكثر فأكثر على الأجيال الحديثة من معداتها القتالية، وتطوير ذلك الجزء من قواتها المسلحة المشارك في هذه المعارك كماً ونوعاً. والأخطر من ذلك، هو أن تصعيداً من هذا النوع سيتجاوز العتاد العسكري، ليشمل دخول أطراف جديدة بشكل مباشر في هذه المعركة، وفي كلا المعسكرين، وكان اجتماع دول مثلث لوبلين «مجموعة إقليمية تضم ليتوانيا وبولندا وأوكرانيا» مؤشراً شديد الْخَطَر في هذا السياق! فعلى الرغم من أن اجتماع الدول الثلاث في مدينة لفيف في شهر كانون الثاني الجاري لم يخرج بأية قرارات أو نتائج صادمة، إلا أنه بدأ يرسم ملامح هذا المثلث ويحضّره للمرحلة التالية. إذ قد لا تكون أوكرانيا وحدها كافية لإدامة الاشتباك المطلوب أمريكياً، ولذلك يمكن أن تُدفع بلدان أخرى للانخراط بشكل مباشر في المعركة.

في روسيا تحديات حقيقية أيضاً!

مع أنّ روسيا لا تزل في موقع أفضل استراتيجياً إلا أن بعض المسائل لا تبدو محسومة بعد، فقد قالت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي، فالنتينا ماتفينكو، في آخر تصريحات لها: إن «هناك حقيقة لا جدال فيها، وهي أنه حتى في ظل الظروف الحالية الاقتصادية والسياسية والأمنية الحالية، والضغوط الإعلامية الشديدة علينا من الغرب، فإن المجتمع الروسي ووحدة البلاد لا تواجه أي تهديد» هذه التصريحات ورغم أنها لا تُعبر بالطبع عن وجهة نظر كامل جهاز الدولة في روسيا الاتحادية، لكنها تُعبّر بالطبع عن مزاج موجود لا يرى حتى اللحظة حجم التهديد، ولا تلك التحولات التي ينبغي الإسراع في إنجازها. فحتى لو كان الغرض من تصريحات ماتفينكو رفع المعنويات، إلا أن الظرف الخطير الذي تعيشه روسيا يفرض توجيه ضربات كبرى لكل أذرع الغرب وتجلياته في الداخل، سواء في شكل النظام الاقتصادي والاجتماعي، وما نتج عنه من خلل هائل في توزيع الثروة، أو الإسراع في تصفية حوامل هذا التيار في جهاز الدولة.

عصر التغيرات الكبرى!

العالم يعيش فترة مخاض ربما تطول، وجميع الأطراف التي وجدت نفسها في قلب الزوبعة تقف أمام أسئلة وجودية صعبة، فبالنسبة لأوروبا ينبغي لها- حسب كلمات رئيسة هنغاريا كاتالين نوفاك- «التفكير في بقائها»، فالهيمنة الأمريكية سوف تقودهم إلى التهلكة لا محالة.

الأزمة الأمريكية تشتد وتتجلى يوماً بعد يوم، وتدفع واضعي السياسات في واشنطن للاعتقاد بأن ضرب كل المنافسين الدوليين وإحراقهم يمكن أن يتحوّل إلى مخرجٍ من أزمتهم، وهو ما يعني أن شكل إدارة روسيا والاتحاد الأوروبي للصراع الحالي سوف يكون محدداً في بقائهم موحدين. انقياد الدول الأوروبية خلف واشنطن وبعيداً عن مصالح شعوبهم لن يكون خطراً على الاتحاد الأوروبي فحسب، بل على وحدة واستقرار بلدان الاتحاد نفسه، وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا الاتحادية، فعلى الرغم من أن قدراتها العسكرية كبيرة وتملك من الموارد ما يؤهلها لخوض صراع طويل مع الغرب، إلا أن تأمين هذه الموارد وحشد المجتمع في هذه المواجهة يحتاج تغييرات حقيقية داخل روسيا، ما يسمح لها بالخروج موحدة فعلاً بعد هذه المواجهة الطويلة.

«انتخابات البرازيل» لم تكن سوى مقدمة لصراع عنيف قادم!

عاشت البرازيل يومين عصيبين في الثامن والتاسع من الشهر الجاري، حيث تم تنفيذ نسخة مبتذلة من أحداث الكابيتول الأمريكي فيها، ليقوم المحتجون، أنصار الرئيس البرازيلي السابق جاير بولسونارو، باقتحام عدة مراكز للسلطة، والسيطرة عليها، قبل أن تتمكن قوات الأمن البرازيلية بساعات من استعادة السيطرة عليها...

■ يزن بوظو

جرت أحداث الشغب هذه بينما كان بولسونارو نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأمر بالنسبة لوزير العدل في عهده أندرسون توريز، المتورط بفضيحة الورقة الانقلابية، والذي تم إلقاء القبض عليه في مطار برازيليا عقب عودته.. فما القصة خلف أعمال الشغب، وهل لواشنطن يد في الأمر؟

أعمال الشغب

اقتحم أنصار الرئيس البرازيلي السابق جاير بولسونارو كل من مركز الكونغرس البرازيلي والقصر الرئاسي ومقر المحكمة العليا ومبنى المؤتمر الوطني في الثامن من الشهر الجاري، وخلال هذه الساعات أصدر الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا مرسوماً رئاسياً يفرض ما يشبه حالة الطوارئ في البلاد، سمي بـ «مرسوم التدخل الفيدرالي» مما يسمح بإقالة مسؤولي المدن ونشر قوات الأمن الفيدرالية وإنفاذ القانون، وكان أول إجراء اتخذ بعد صدور المرسوم بتعيين السكرتير ونائب رئيس وزارة العدل ريكاردو غارسيا كابيلي كرئيس جديد للأمن العام في العاصمة برازيليا... لتتمكن قوات الأمن بعد ذلك بساعات الليل من استعادة السيطرة على المباني السابقة وإعلان ذلك.

سبقت أعمال الشغب هذه تظاهرات متفرقة لأنصار بولسونارو يرفضون بها نتائج الانتخابات البرازيلية الأخيرة، إلا أن اقتحام المؤسسات الوطنية بهذا الشكل بعد أسبوع من ذهاب بولسونارو إلى الولايات المتحدة الأمريكية وضع العديد من إشارات الاستفهام حول هذه «المصادفة».

وثيقة انقلابية

في الـ 13 من الشهر نشرت صحيفة «فوليا دي ساو باولو» البرازيلية تقريراً ذكرت فيه عثور قوات الشرطة الفيدرالية- خلال مداهمتها منزل وزير العدل في حكومة بولسونارو، إثر الاشتباه بتورطه بالهجوم السابق- على وثيقة من 3 صفحات، تشكل مسودة بيان تتضمن تدابير طارئة لإلغاء نتيجة الانتخابات الرئاسية السابقة، ومن الوارد فيها إمكانية سيطرة الحكومة الفيدرالية على المحكمة العليا الانتخابية، وإنشاء «لجنة لتنظيم الانتخابات» تحل محل المحكمة العليا بأغلبية أعضاء من وزارة الدفاع، الأمر الذي اعتبره العديد من القانونيين في البرازيل أنها إجراءات مخالفة للدستور، ووفقاً للصحيفة، فإن هذه الوثيقة تعد دليلاً على أن تيار بولسونارو كان يعد للانقلاب في حال هزيمته بالانتخابات... وقد تم اعتقال توريس في 14 من الشهر بمطار برازيليا بعد عودته من الولايات المتحدة.

الجميع يُدين

أدان المجتمع الدولي أعمال الشغب التي جرت في برازيليا، وأكد دعمه للرئيس لولا دا سيلفا، من دول أمريكا اللاتينية مجتمعةً إلى روسيا مروراً بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وحتى جاير بولسونارو نفسه الذي نأى بنفسه عن أعمال الشغب، مؤكداً أنه ملتزم بدستور البلاد، إلا أنه لا يزال في الولايات المتحدة بسبب أزمة صحية معوية ويرقد بالمشفى حالياً.

كان من اللافت من بين الإدانات الدولية، وصف العديد منها لما جرى بالمحاولة الانقلابية أو بالهجوم الفاشي، علماً أن أول من وصف منفذي عملية الاقتحام بالفاشيين كان دا سيلفا نفسه، حيث وصف الرئيس الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز أعمال الشغب بـ «محاولة انقلاب»، ووصف الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو ما جرى بـ «الهجوم الفاشي»، ووصفهم الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بال «فاشيين الجدد».

وقال نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوساتشيف: إن الاضطرابات التي جرت في البرازيل محاولة انقلابية فاشلة، وصرحت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أن روسيا تدين بشدة هذه التصرفات، مشيرة إلى أهمية الحفاظ على الاستقرار السياسي في البلاد، بينما أكد المتحدث باسم الكرملين بتصريح صحفي دعم الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا بالكامل.

في المقابل، وصف الرئيس الأمريكي جو بايدن هجوم أنصار بولسونارو بال «شائن» وقال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان: إن الولايات المتحدة تدين «أية محاولة لتقويض الديمقراطية في البرازيل» دون تحديدها، ونشر مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بياناً يدين أعمال العنف التي وقعت في البرازيل.

ما جرى بالمعنى التقني من اقتحام لمباني الكونغرس والقصر الرئاسي دوناً عن غيرهما يمكن وصفه بأنه محاولة انقلاب بكل تأكيد

محاولة انقلاب؟

إن ما جرى بالمعنى التقني من اقتحام لمباني الكونغرس والقصر الرئاسي دوناً عن غيرهما، يمكن وصفه بأنه محاولة انقلاب بكل تأكيد، وربط ذلك مع الوثيقة التي عُثر عليها في منزل وزير العدل أندرسون توريز يؤكد رفض تيار بولسونارو للهزيمة الانتخابية، واستعداده لمثل هذه الخيارات، لكن بالمعنى الفعلي لا يُخيل لأحد أو يتوهم، ولا حتى بالنسبة لتيار بولسونارو، أن مثل هذه المجريات كانت لتنفذ انقلاباً حقيقياً وجاداً وناجحاً، ويعزا ذلك بالدرجة الأولى وقبل أي شيء إلى ضعف واشنطن نفسها، وفشلها المتتالي مؤخراً بتنفيذ مثل هذه السيناريوهات في أية دولة كانت، سواء في أمريكا اللاتينية أو غيرها. ليقف الأمر عند حدود الضغط والتهديد لحكومة لولا دا سيلفا وتياره، ودق إسفين توتر سياسي طويل الأمد في البلاد لإعاقته وعرقلته من تنفيذ مشروعه السياسي قدر الإمكان.

يدٌ خفية!

لا مجال للشك أنه وعلى الرغم من وجود انقسام سياسي حاد داخل البرازيل نفسها، إلا أن يداً أمريكية خفية تلعب دوراً في تأجيج هذا الانقسام وتقديم دعم لأحد أطرافه، إن لم تكن المخطط لما يجري، وربما فشل هذه المحاولة قد فرض إدانتها حتى من قبل المتورطين فيها، كونها محاولة غير دستورية لقلب نتائج الانتخابات. فبالنسبة لواشنطن، يمكن أن يشكّل وصول تيار لولا إلى الحكم مشكلة جديدة تضاف إلى قائمة مشكلاتها الطويلة، فهذا التيار حتى وإن لم يكن يساراً جذرياً إلا أنه بدأ بإجراء خطوات مهمة، مثل: إلغاء خصخصة 8 شركات مملوكة للدولة، من بينها شركتي النفط والغاز بتروبراس، وكوريوس بوست، ما يعني تقليل منافذ الغرب وواشنطن للتحكم بالقرار السياسي، واقتصاد بلد مهم في أمريكيا اللاتينية مثل البرازيل، التي تلعب دوراً حقيقياً في التوازنات الجديدة، خاصة كونها عضواً أساسياً في مجموعة بريكس. التغيير الحالي في البرازيل يمكن أن يشكّل دافعة جديدة في أمريكا اللاتينية، وقد بدأنا نلحظ ملامح أوّلية له، مثل: اقتراح الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو على الجمعية الوطنية الفنزويلية عقب اتصال مع الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا والرئيسين الكولومبي والأرجنتيني تشكيل محور سياسي، يجمع حلفاء روسيا والصين في أمريكا اللاتينية.

فشل هذه المحاولة المقصود منها في حدودها الدنيا تأجيج الأوضاع داخلياً لا يعني أبداً عدم تكرارها، أو حتى إيجاد طرق جديدة لقلب النظام مجدداً! الأمر الواضح الآن هو أن الفترة المقبلة في البرازيل ستكون صعبة ومتوترة سياسياً، وإن كانت المعركة الانتخابية شاقة، فستكون مرحلة تثبيت نتائجها أشد صعوبة، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود أطراف خارجية جاهزة لتقديم العون، لتقويض أساسات الحكم بعد وصول تيار لولا.

هجمات مسلحة تستهدف الشبكة الكهربائية الأمريكية

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية عمليات تخريب مسلحة ومنظمة لشبكة الكهرباء ومحطات توليدها منذ بدايات الشهر الماضي على أقل تقدير، دون الاشتباه بأي أحد وعدم معرفة من يقف خلف هذه الأنشطة وفقاً للتصريحات الإعلامية على الأقل.

■ ملاذ سعد

في الخامس من شهر كانون الأول الماضي أطلق مجهول النار على محطتي كهرباء فرعيتين في ولاية كارولاينا الشمالية، مما أدلى لانقطاع الكهرباء عن 45 ألف عميل لها، وفي صباح 25 كانون الأول تعرضت 3 محطات كهربائية في مقاطعة بيرس بولاية واشنطن للتخريب، 2 منهما تتبعان لشركة تاكوما وواحدة لساوند إينرجي، مما أدى لانقطاع الكهرباء عن 14 ألف عميل في الولاية.
ومنذ شهر تشرين الثاني 2022 تعرضت شبكة الكهرباء في ولايتي أوريغون وواشنطن لـ 6 هجمات مسلحة.
ويذكر أنه قد جرى أمر مشابه في عام 2013 حيث تم تنفيذ هجوم على محطة كهرباء فرعية بولاية كارولاينا الشمالية أيضاً، أدى إلى تدمير 17 محولاً من أصل 21 وتسبب بأضرار بلغت قيمتها 15 مليون دولار.
ولم تعتقل قوات الأمن الأمريكية أحداً خلال جميع عمليات التخريب هذه، كما لا يوجد أية مشتبه بهم لملاحقتهم، بينما تعزي السلطات هذه الأنشطة إما إلى حالات مظلومية فردية تقوم بالانتقام بهذا الشكل، أو بمتطرفين يمينيين ونازيين جُدد، يهدفون للإضرار باقتصاد البلاد، وإثارة الانقسام والصراع الأهلي.
وفضلاً عن عمليات التخريب هذه، ظهرت الشبكة الكهربائية الأمريكية بأضعف حالاتها منذ بدايات الشهر الماضي، بالتوازي مع العاصفة الثلجية، حيث حصلت عدة أعطال وانقطاعات في عدة ولايات، كان من آخرها في 14 من الشهر الجاري، حيث قُطعت الكهرباء في ولاية كاليفورنيا عن 68 ألف عميل.
إثر بروز هشاشة الشبكة الكهربائية في الولايات المتحدة توازياً مع الهجمات المسلحة عليها، نشرت صحيفة The National Interest مقالاً توضح فيه خطورة ما يجري، ومما جاء فيه التحذير من سهولة تدمير الشبكة الكهربائية الأمريكية برمتها وببساطة، عبر استهداف محولات الجهد العالي في البلاد، التي تتميز بربطها الضعيف.
حيث تشكل محولات الجهد العالي 3% من مجمل البنية التحتية للطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة، إلا أنها وبنفس الوقت مسؤولة عن 60 إلى 70% من إنتاج الطاقة الكهربائية عموماً، وبحسب الصحيفة، ووفقاً لدراسة أجرتها خدمة أبحاث الكونغرس CRS فإن 30 من محولات الجهد العالي تُعد ضرورية للإنتاج الأساسي للكهرباء، وإذا ما تعطلت 9 منها فقط.. قد تكون النتيجة تعطل الشبكة الكهربائية في كامل البلاد، من الساحل إلى الساحل، وجاء في المقال «أي وبكلمات أخرى، فإن هجوماً مسلحاً ومنسقاً من قبل مجموعة أفراد بمقدوره تعطيل الشبكة الكهربائية برمتها في الولايات المتحدة، بغضون ساعات، إذا ما تمكنوا من تحديد مواقع هذه المحولات الضرورية».
وحتى لو لم تصل الأمور إلى السيناريو الأسوأ وفقاً للمقال، فإن تعطل 3 من هذه المحولات فقط كفيل بالتسبب بانقطاعات طويلة الأمد في عدة مناطق من البلاد، ويحذر من أن إنتاج واستبدال مثل هذه المحولات عالية الجهد يحتاج وقتاً طويلاً قد يصل إلى عامين بأفضل الأحوال.
رغم عدم وجود ما يدل على هوية المخربين، إلا أن الاحتمالات كثيرة ومتنوعة، فمن جهة هناك انقسام سياسي حاد داخل النخبة الحاكمة، ويمكن والأخطر من ذلك، هو أن واشنطن متورطة في أعمال عدائية على عديد من الجبهات العالمية من أوروبا إلى تايوان، ما قد يدفع خصومها إلى نقل هذه المعركة إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

«منتدى النقب 2» تحضيرات جارية ودعوات جديدة!

معطيات جديدة يجري تداولها حول التحضيرات الجارية لما يعرف باسم «منتدى النقب» الذي عقد العام الماضي في الأراضي المحتلة، وبقيادة أمريكية مباشرة، وانتهت اجتماعات أعمال اللجنة التوجيهية و«مجموعات العمل الست» التي عقدت اجتماعاتها في العاصمة الإماراتية على أن تُعقد قمة- 2» في المغرب في منتصف شهر آذار القادم.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

الإطار الذي اجتمع ضمنه الكيان الصهيوني مع وفود رفيعة المستوى من مصر والإمارات والمغرب والبحرين كان مسعى أمريكياً واضحاً، في إطار تعميق توريط «محور التطبيع العربي» في علاقات أمنية وعسكرية تصب في نهاية المطاف في المصلحة الصهيونية، وتساهم في خلق تناقض ثانوي بين دول المنطقة وإحدى أهم القوى الإقليمية فيها، أي إيران. فما الجديد الذي يجري تداوله الآن؟

السلطة الفلسطينية ضمن إطار منتدى النقب!

صرّح مستشار الخارجية الأمريكية ديريك شوليت، بأن واشنطن مهتمّة بانضمام «الفلسطينيين» ممثلين بسلطة أوسلو إلى منتدى النقب. وقال شوليت: إن بلاده تؤيد تماماً «انضمام الفلسطينيين والأردنيين وآخرين» معتبراً أن المنتدى يُعد إطاراً مفتوحاً لدول المنطقة. الإعلان الأمريكي هذا طرح تساؤلات جدّية حول الهدف من الضغط على السلطة الفلسطينية للانخراط في منتدى كهذا، وخصوصاً في الوقت الذي يعتمد الكيان إجراءات جديدة للضغط عليها، وإقرار عقوبات بحقها، مثل: تجميد أجزاء من رصيدها، أو تحويل جزء منه لدعم أسر المستوطنين الذين قضوا في عمليات المقاومة الفلسطينية.
بالرغم من أن انضمام السلطة الفلسطينية إلى أعمال الدورة القادمة من المنتدى لم يجر تأكيده رسمياً بعد، وبغض النظر عن النتائج الكارثية الإضافية التي ستعاني منها سلطة أوسلو إذا ما شاركت في هذا الإطار. ينبغي البحث عن الهدف الأمريكي والصهيوني من هذا الطرح!

إطار جديد لكسب الوقت؟!

من المعروف أن منتدى النقب يُعد أحد الأطر العملية لتنفيذ اتفاقات التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيوني، ورغم وجود اتفاق مشابه بين السلطة الفلسطينية الحالية ودولة الاحتلال، إلا أن وجودها في «النقب 2» يطرح تساؤلات حول الأهداف الضمنية لهذا المنتدى، والتي لا تزال في إطار التحليلات والتلميحات. فيبدو بحسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين والمشاركين في الاجتماعات التحضيرية في أبو ظبي، أن أحد الأهداف الأمريكية من وجود السلطة الفلسطينية في هذا الإطار هو محاولة الدفع نحو سلسلة جديدة من المفاوضات غير المجدية مع الكيان، والتي تجري تحت عنوان «حل الدولتين» لكنها تُعطّل فعلياً تنفيذ القرارات الدولية في هذا السياق، وتسحب الملف الفلسطيني من المؤسسات الدولية، وتحديداً اللجنة الرباعية الدولية. باتجاه إطار أمريكي صرف يلعب الكيان ضمنه دوراً متفوقاً عن غيره من الأطراف العربية.
معروف أن اللجنة الرباعية الدولية لم تحقق أي تقدم ملموس خلال السنوات الماضية، لكن التبدلات الجارية في التوازنات الدولية بغير المصلحة الأمريكية يمكن أن تسمح لروسيا بلعب دور أكبر ضمن إطار اللجنة الرباعية، التي تضم إلى جانب الأخيرة، كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.
ولذلك يظهر السعي الأمريكي– الصهيوني المحموم لحصد الثمار التي طال انتظارها من اتفاقيات التطبيع، ومحاولة زج أطراف جديدة في هذه الأطر المشبوهة، بوصفها تعبيراً ملموساً عن حجم التغييرات الجارية، والتي تفرض على واشنطن والكيان العمل ضمن آجال زمنية محدودة، قبل يجدوا أنفسهم في ظل واقع جيوسياسي جديد ومختلف تماماً عمّا عرفته المنطقة سابقاً.

براغماتية الطاقة التركية وتحوّل ميزان القوى

في عالم اليوم يتكون أمن أيّ بلد من عناصر مختلفة تلعب فيها الطاقة دوراً حاسماً. تتحدد فعالية أمن الطاقة في أيّ بلد من خلال قدرات موارده وقاعدته العلمية والتكنولوجية وموقعه الجغرافي وإمكانية عقده علاقات إستراتيجية. لا تمتلك تركيا كلّ هذه المكونات على قدم المساواة «ليس لديها كمثال احتياطات كبيرة من النفط والغاز أو تكنولوجيا الطاقة النووية»، لكنّها تقوم إلى حد كبير اليوم بتعويض النقص لديها من خلال موقعها الجغرافي المتميز على مفترق أوراسيا، وإمكانية الوصول إلى أحواض بحار المتوسط ومرمرة وإيجة والأسود، ناهيك عن طرق العبور الرئيسية بين الغرب والشرق والشمال والجنوب.

■ الكسندر سفارانك
ترجمة: قاسيون

ربّما أكثر ما يجسّد البراغماتية التركية هي بناء علاقات متبادلة المنفعة مع روسيا التي تمتلك أكثر من 24% من احتياطيات الغاز المؤكدة في العالم وأكبر مورد للغاز للأسواق الطبيعية العالمية، ناهيك عن كونها من البلدان الرائدة في صناعة الطاقة النووية في العالم.

رغم أنّها عضو في الناتو منذ 1952، لم تتلقَ تركيا أبداً من حلفائها الغربيين التكنولوجيا اللازمة لبناء محطات الطاقة النووية. كانت الشراكة الراسخة مع روسيا هي الوحيدة التي جعلت من الممكن البدء في بناء أول محطة في مرسين بتكنولوجيا روسية بقيمة 21 مليار دولار. مع بدء تشغيل محطة الطاقة النووية ستحصل تركيا بالفعل على طاقة أرخص، ومزايا مهمة لتطوير الإنتاج المحلي، وفرص تنافسية في السوق الإقليمية، ومجموعة من الخبراء الوطنيين في مجال تشغيل المحطة النووية. وفي المستقبل لا يمكن استبعاد تحويل الذرّة المسالمة إلى ذرّة عسكرية. وبعد تقييم مزايا المشروع النووي الأول، طلبت السلطات التركية من نظيرتها الروسية مشروعاً آخر: بناء محطة ثانية سيكون لها تأثير إيجابي من حيث تعزيز أمن الطاقة في تركيا.

مع عدم وجود موارد نفط وغاز كبيرة، تضطر تركيا إلى استيراد هذه المواد الخام. وإذا ما أخذنا بالاعتبار حجم الاقتصاد التركي، يبلغ استهلاك الغاز في البلاد ما بين 45 – 61 مليار متر مكعب سنوياً، و98% من هذا الحجم يتم تأمينه من خلال واردات المواد الخام. موردو الغاز الرئيسيون للسوق التركي هم: روسيا وأذربيجان وإيران والجزائر وقطر ونيجيريا والولايات المتحدة.

تزود روسيا تركيا بالغاز من خلال خطين للأنابيب تحت البحر الأسود: السيل الأزرق، والسيل التركي. في عام 2022 كان حجم الغاز الروسي إلى تركيا أكثر من 31 مليار متر مكعب. أدّى نمو استهلاك الغاز من قبل الصناعة والسكان في البلاد بأنقرة إلى السعي لتنويع وارداتها خوفاً من الاعتماد على مورد مهيمن. زادت تركيا على وجه الخصوص من مشتريات الغاز الأذربيجاني واستثمرت في تطوير البنية التحتية لنقل الغاز وبناء محطات إعادة تحويل الغاز على ساحل المتوسط.

سياسة مستقلة عن الغرب وبراغماتية مطلقة لتركيا

تستفيد تركيا بشكل هائل من موقعها الجغرافي من أجل أن تصبح جسراً لعبور الطاقة. خطوط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان، وباكو – تبليسي – أرضروم، والعابرة للأناضول، والعابرة للأدرياتيكي شديدة الأهمية لتركيا. ولم تكن الشراكة مع روسيا في مجال الطاقة أقلّ فاعلية، فبعد خضوع بلغاريا لضغوط أوروبا والولايات المتحدة، والتي هي إضافة إلى خطوط السيل التركي القائم، تمّ التوافق على توسيعه وإضافة عدد من الخطوط الجديدة له.

تحاول تركيا من جهة أخرى أن تعزز أمنها الطاقي عبر البحث بنشاط عن رواسب الغاز في مياهها الوطنية. تحقيقاً لهذه الغاية اشترت تركيا ثلاث سفن مخصصة للتنقيب عن الغاز وعمليات المياه العميقة، وأبرمت عقوداً مع شركات طاقة هامة لهذا الغرض. مكنت البراغماتية التركية_ جنباً إلى جنب مع سياسة الطاقة المستقلة عن الإملاءات والموثوقية الأمريكية_ أنقرة من تنويع وارداتها من الغاز من خلال الغاز الطبيعي المسال «بما في ذلك مشتريات الغاز الفوري»، وتقليل الاعتماد على مورد مهيمن.

في 2020 أعلن الرئيس التركي عن اكتشاف حقل غاز سكاريا الكبير للمياه العميقة بحجم يزيد عن 400 مليار متر مكعب من الغاز. في كانون الأول الماضي 2022 أعلنت السلطات التركية عن اكتشاف حقل غاز بحجم 58 مليار متر مكعب في الجزء الشرقي من جرف البحر الأسود. من المتوقع أن يبدأ إنتاج حقل سكاريا في 2023 وأن يصل بحلول 2030 إلى 8–10 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً. لكن تنفيذ المشروع تعيقه قضايا معقدة تتعلق بتركيب أجهزة استخراج الغاز من المياه العميقة، وإنشاء خط أنابيب غاز بطول 200 كم بقطر كبير على أعماق كبيرة من الحقل البحري إلى البر الرئيسي، وإيجاد استثمار بنحو 6 مليارات دولار، وارتفاع تكلفة الحفر على أعماق تزيد عن ألفين متر.

تسبب البحث عن احتياطيات الغاز في المناطق المتنازع عليها غرب قبرص في صيف 2020 في توتير العلاقات اليونانية التركية والجدل مع فرنسا. بطبيعة الحال يمكن أن يؤدي تغيير ميزان الغاز من خلال الإمدادات التركية إلى السوق المحلية لتعزيز استقلالها في مجال الطاقة عن الموردين الخارجيين بشكل كبير. ومع ذلك، فإنّ هذه المهمة بالكاد مجدية بالنظر إلى حقائق الجغرافيا الطبيعية للبلد. تنتهج السلطات التركية سياسة براغماتية ضمن إستراتيجية تتعلق بالتكامل وتشكيل سوق مشتركة للبلدان ذات «الشعوب التركية» في منطقة ما بعد الاتحاد السوفييتي، ومعظمها لديها احتياطات كبيرة من الغاز. فتركمانستان لديها 7,2% من احتياطات الغاز في العالم، وكازخستان 0,89%، وأذربيجان 0,83%، وأوزبكستان 0,74%، والتي بمجموعها يصل احتياطيها إلى قرابة 10% «9,66%» من إجمالي احتياطات الغاز العالمية.

يمكن القول إنّه من خلال توسيع تركيا لشراكة الطاقة لنقل الغاز الأذربيجاني، وتشغيل وتوسيع خط أنابيب السيل التركي، باتت الظروف مهيأة بالنسبة لها لتصبح ممراً لنقل الغاز إلى أوروبا والعالم. بعد تجربة الروس السيئة مع أوروبا، سواء بالعقوبات التي فرضتها الدول الأوروبية ومنعت جلب الغاز مباشرة إليها، أو السماح بتدمير خطوط الأنابيب القائمة وتخريبها، بات الاقتراح الذي قدمه الرئيس بوتين في أكتوبر الماضي لإنشاء مشروع روسي تركي مشترك عبر بناء مركز للغاز في تركيا، أمراً مفهوماً. إنّ تنفيذ مشروع محورة الغاز إلى تركيا يزيد من دورها وأهميتها ليس فقط كدولة عبور بل أيضاً كمشارك في بيع الغاز الطبيعي للأسواق العالمية، وعلى رأسها أوروبا.

يتطلب تنفيذ مشروع محورة الغاز إلى تركيا وقتاً «2 إلى 3 أعوام على الأقل»، واستثمارات مناسبة واستقراراً سياسياً. لا توجد ضمانات بأنّ الغرب بهيمنة الولايات المتحدة لن يقاطع هذا المشروع ويرفض الاتحاد الأوروبي نتيجة لذلك شراء الغاز الروسي القادم من تركيا. لكن بأيّة حال يعتمد نجاح هذا المشروع على البراغماتية التركية وبقائها حيّة بغضّ النظر عن تبدّل السلطات في تركيا. إنّ تنفيذ مشروع «مركز الغاز التركي» سيدفع الترابط بين تركيا وروسيا إلى مستوى جديد، مستوى يتمّ أخذه بكامل الاعتبار عند تشكيل السياسات الخارجية والعلاقات الاقتصادية للبلدين.

لا توجد ضمانات بأنّ الغرب بهيمنة الولايات المتحدة لن يقاطع مشروع محورة الغاز ويرفض الاتحاد الأوروبي نتيجة لذلك شراء الغاز الروسي القادم من تركيا

■ بتصرّف عن:

means a as strategy energy s‘Turkey the shifting and security boosting of power of balance

محاولة الولايات المتحدة خلقَ «ميدان في البرازيل»

أكّد مسؤول سابق في المخابرات المركزية الأمريكية أنّ إعادة سيناريو «ميدان أوكرانيا» الفوضوي في مدينة برازيليا البرازيل في 8 كانون الأول هو عملية مخابراتية أمريكية، وقام بوصلها بمحاولات إشعال عدد من الثورات الملونة حول العالم مؤخراً، والتي قام فيها أنصار مزعومون للرئيس اليميني السابق بولسنارو باقتحام مبنى الكونغرس والمحكمة العليا والقصر الرئاسي، متسلقين الأسطح محطمين النوافذ ومدمرين الأملاك العامة، بما في ذلك لوحات فنية ثمينة، وكلّ ذلك أثناء الدعوة إلى انقلاب عسكري كجزء من تغيير النظام الذي يستهدف الرئيس المنتخب لولا دا سيلفا.

■ بيبه إسكوبار
ترجمة: قاسيون

وفقاً لمصادر أمريكية، فالسبب في تنظيم العملية – التي تحمل علامات واضحة على التخطيط المتسرّع – هو أنّ البرازيل مستعدة اليوم لإعادة تأكيد نفسها في الجغرافيا السياسية العالمية جنباً إلى جنب مع دول البريكس: روسيا والهند والصين.

يمكن العودة إلى تقرير أعدّه الخبير الإستراتيجي في بنك كريدي سويس: زولتان بوزسار – وهو مصدر هام في صناعة السياسات الأمريكية – والذي كان يعمل سابقاً في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك في 27 كانون الأول بعنوان: «عبء الحرب والسلع». أعلن بوزسار: «نظام العالم متعدد الأقطاب ليس مبنياً فقط على الدول الكبرى في مجموعة السبع الكبار، بل على [الكبار السبعة في الشرق]، وهم خمسة كبار في الواقع». أشار إلى تقارير من الجزائر والأرجنتين وإيران، الدول التي تقدمت بالفعل بطلب الانضمام إلى بريكس، والتي تريد أن تخلق «بريكس+» مع اهتمامات بالتوسع أكثر لتشمل السعودية وتركيا ومصر وأفغانستان وإندونيسيا.

إنّ الصقور الجدد الذين وضعوا على رأس المخابرات المركزية الأمريكية، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، يشعرون بالغضب من أنّ «مجموعة الشرق» كما هو الحال في مكوّن «بركس+» المستقبلي، تتحرّك بسرعة خارج مدار الدولار الأمريكي.

بدأ هؤلاء الصقور، ومنهم جون بولتون الذي أعلن مؤخراً اهتمامه بالترشّح لرئاسة الولايات المتحدة، بالتحرّك أيضاً بمطلب إخراج تركيا من الناتو لكونها تعيد موضعة نفسها ضمن تحالفات مؤسسات العالم متعدد الأقطاب. لم يمضِ وقت طويل على إعلان رئيسي الوزراء الروسي والصيني عن دمج مبادرة الحزام والطريق الصينية مع الاتحاد الأوراسي الاقتصادي الذي تقوده روسيا. يعني هذا بأنّ أكبر مشروعي تنمية /تجارة/ اتصال في القرن الحادي والعشرين هي الآن أكثر تعقيداً، وتستمر بالتوسع.

يجهّز هذا المسرح للبدء بتقديم عملة تجارية دولية جدية – وهو الذي تمّ بناؤه من كثير من النواحي على جميع المستويات – تهدف لمنح بديل ثمّ استبدال الدولار الأمريكي. بعيداً عن الجدال الداخلي القائم بين دول بريكس، أحد العوامل الهامة التي تجمع بينها هو فرق التوفيق والمناقشة التي تمّ تشكيلها بين الصين والاتحاد الاقتصادي الأوراسي. عند الانتهاء منها، سيتم تقديم المداولات إلى الدول المعنية وبالطبع إلى مجموعة «بريكس+».

سيقدّم لولا، الذي يتولى مهام رئاسة البرازيل للمرّة الثالثة بغير توال، دفعة هائلة لبريكس+. ففي بداية الألفية كان لولا – إلى جانب الرئيس الروسي والرئيس الصيني السابق – من المخططين الرئيسيين لدور أعمق لبريكس، بما في ذلك التجارة في عملات البلاد الخاصة. إنّ بريكس بوصفها «مجموعة السبع الشرقية» على حدّ تعبير بوزسار، هي أكثر من لعنة بالنسبة للصقور وكذلك بالنسبة للنيوليبراليين.

يتمّ اليوم طرد الولايات المتحدة، ببطء ولكن بثبات، من أوراسيا على نطاق أوسع من خلال الإجراءات المنسقة للشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين. إنّ أوكرانيا عبارة عن «ثقب أسود» يواجه فيه الناتو إذلالاً سيجعل من أفغانستان تبدو مقارنة بها مثل أليس في بلاد العجائب. إنّ الاتحاد الأوروبي الضعيف الذي أجبرته واشنطن على إلغاء العودة عن التصنيع وشراء الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، لا يملك أيّة موارد رئيسية كي تكون مصدر نهب عالي المستوى.

من الناحية الجيو–اقتصادية، يجعل هذا ممّا يسمى «نصف الكرة الأرضية الغربي» المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة يستهدف بشكل رئيسي الدولة الثرية بالطاقة: فنزويلا، وجيو–سياسياً اللاعب الإقليمي الأبرز: البرازيل. إنّ اللعبة التي أطلقها صقور الولايات المتحدة تهدف لشدّ جميع المكابح لإيقاف التجارة الروسيّة الصينيّة عن التوسع وتكثيف نفوذهما في أمريكا اللاتينية، والتي لا تزال الولايات المتحدة خلافاً للأعراف الدولية واحترام مبادئ السيادة تعتبرها «باحتها الخلفية».

المؤسسة الأمريكية لن تسمح للبرازيل أن تتجه نحو بريكس بدعم من الأعمال بما يتوافق مع إستراتيجية شراكة روسيا- الصين

كلّ شيء يدور حول «إستراتيجية التوتير»

يمكن الحصول على أدلّة كثيرة على «ميدان» البرازيلية، كمثال: في القيادة السيبرانية للجيش الأمريكي في فورت غوردون، حيث ليس سراً قيام المخابرات المركزية بتجنيد ونشر المئات من الأصول التابعة لها على طول البرازيل منذ ما قبل الانتخابات الرئاسية. هؤلاء لا يزالون موالين «لإستراتيجية التوتير» التي يتمّ تكرارها بالمسطرة. تمّ اعتراض الكثير من الاتصالات مع وكالة المخابرات المركزية في فورت غوردون منذ منتصف عام 2022. كان الموضوع الرئيسي حينها هو الترويج وفرض الرواية واسعة الانتشار بأنّ «لولا لا يمكن أن يفوز دون غش».

كان الهدف الرئيسي من عملية المخابرات المركزية هو تشويه سمعة العملية الانتخابية البرازيلية بكل الوسائل، ممّا يمهد الطريق لرواية مجهزة مسبقاً بدأت تتفكك اليوم: أن يهرب الرئيس المهزوم بولسنارو ويلجأ إلى الولايات المتحدة. لقد قام بولسنارو بالفعل باتباع نصيحة ستيف بانون وتهرّب من تنصيب لولا، لكن ذلك تم لأنّه خائف من أنّه قد يواجه الضربة القاضية عاجلاً وليس آجلاً.

كان الجليد على «كعكة ميدان» التي لا معنى لها هو ما حدث يوم الأحد 8 كانون الأول، في محاولة لتكرار ما حدث في 6 يناير 2021 في واشنطن. تشير الطبيعة الهاوية لما حدث في 8 كانون الثاني في برازيليا، بأنّ مخططي وكالة المخابرات المركزية قد ضاعوا في مؤامرتهم. حكومة لولا التي سماها حكومة وحدة وطنية هي كما لاحظ الباحث البرازيلي الحائز على احترام عالمي كوانتوم بيرد: «هناك الكثير من الممثلين في اللعبة والكثير من المصالح المتضاربة. فضمن وزراء لولا نجد بولسناروبين، وريعيين نيوليبراليين، ومتحولين إلى التدخل في المناخ، وممارسين لسياسات الهوية، ومجموعة واسعة من المبتدئين السياسيين والمتسلقين الاجتماعيين. وجميعهم يتماشون جيداً مع المصالح الإمبريالية لواشنطن».

من السيناريوهات المعقولة التي تكون قد حدثت: أن قطاعات قويّة في الجيش البرازيلي، ولاؤها في خدمة مراكز الأبحاث المعتادة للصقور ورأس المال المالي العالمي، لم تتمكن من القيام بانقلاب حقيقي نظراً للرفض الشعبي الهائل، واضطرّت إلى الخمود والاستقرار ضمن ما يمكن تسميته مهزلة ناعمة في أحسن الأحوال.

لا تزال المخابرات المركزية تعمل وفق كتيّبها القديم ذاته. ممّا يحير العقل كم هو سهل تخريب البرازيل، الدولة الرائدة في الجنوب العالمي. ستستمر محاولات تطبيق فقرات الكتيب القديم عن الانقلابات التي تؤدي إلى تغيير الأنظمة، والثورات الملونة التي تعمل العمل ذاته.

لا يزال المستقبل للأسف غير واضح، فالمؤسسة الأمريكية لن تسمح للبرازيل أن تتجه نحو بريكس بدعم من الأعمال بما يتوافق مع إستراتيجية شراكة روسيا–الصين. ومع كلّ تحرّك نحو «مجموعة السبع في الشرق» سيتحرك أبناء آوى في الولايات المتحدة كما تفعل الضباع، وبالمقابل سيتعاظم الصراع وتمضي البرازيل في الخطوات التي ستتخذها لإنهاء سيادة الدولار الأمريكي مع اختفاء السيطرة الإمبريالية على العالم.

■ بتصرّف عن:
Why the CIA attempted a 'Maidan Uprising' in Brazil

عن وحدة وتفاعل وتناسب البنية الفوقية والتحتية وإفلاس العقل المهيمن«5»

من الضروري أن نختتم السلسلة التي تحمل ذات عنوان هذه المقالة والتي ضمت 4 مقالات سابقة ببعض النقاط الرئيسية التي عالجتها المقالات السابقة. هذه النقاط إلى جانب أنها تضع المقالات السابقة في السياق التاريخي وتحدد مواقعها في الصراع الراهن، فهي أيضاً تحاول أن تتوسع في الخلاصات السياسية-العملية لتلك المقالات التي ربما كانت غارقة في الطابع الذي يميل قليلاً إلى المعالجة النظرية. هذا التوسع ينقلنا في المواد القادمة إلى التركيز بشكل منفصل على مختلف المستويات والقضايا التي تضمنها الإطار العام للمقالات السابقة.

■ د. محمد المعوش

مجدداً في إطار المحاولة العام

إن سلسلة المقالات السابقة تُحاول أن تكثّف في إطار عام الخط الذي حاولنا أن نكرر نقاشه على مدى السنوات السابقة على صفحات قاسيون، والذي يحاول أن يُظهر أن التوسع التاريخي للرأسمالية استغل هوامشه عمقاً واتساعاً وذلك من خلال التركيز على أن الرأسمالية ومن خلال انتقالها إلى شكل هجين للاستغلال والقمع، أي القمع المادي المباشر بتداخل مع القمع «الناعم» من خلال التحكم بالوعي واستيعاب الحاجات الفردية في قالب «مقبول» للنظام، قامت باستغلال آخر هامش للتوسع على مستوى الفرد– الإنسان. وفي مفردات الصراع الطبقي، فإن الرأسمالية في قيامها بذلك أمنت استيعاباً مؤقتاً «مؤقت فقط» للجماهير التي اقتحمت مسرح التاريخ في بدايات القرن الماضي وحتى منتصفه بشكل أساس وحاولت تعطيل هذه الطاقة الثورية على هذا المسرح بالذات، مغرقة القوى الإجتماعية بأوهام التحقق الذاتي التي رفعتها الليبرالية. بالطبع لم يحصل هذا التحول نحو الوهم الليبرالي بشكل متساوٍ في المركز والأطراف، ويختلف أيضاً ضمن المركز كما ضمن الأطراف أيضاً حسب تطور الصراع السياسي في كل دولة من الدول والمدى الذي قدرت القوى الثورية أن تصله. ولكن وبشكل عام يمكن القول إن «الفيروس الليبرالي» كما يسميه سمير أمين طال الغالبية العظمى من المجتمع البشري. لا بل يمكن القول إن ضعف حصوله في بقعة من العالم شكّل دافعاً لعملية التهجير العظمى التي حصلت من تلك البقع إلى أخرى سعياً نحو هذا «الحلم الليبرالي». فالدول التي كانت أقل قدرة على تحقيق خصائص «الاستيعاب» التي تم تثبيتها في المركز الغربي «حيث تم السماح بكل أشكال المتع الفردية بداية من الاستهلاك المفرط، إلى الرفاه المادي، والجنس...». وتضخم هذا الانتقال واكتسب زخماً جديداً للنموذج الليبرالي بعد انهيار السوفييتي وانفجرت معه وبشكل مفرط وسائل هذا النموذج من الميديا والدعاية والأكاديميا التي عبرّت عن القمع الناعم بلبوس شعار السعادة الاستهلاكي المتمحور حول الفرد.

في تطور الصراع وتعقيده ضد الاقتصادوية

هذا التوسع في شكل الإستغلال، والذي ترافق بشكل أساس مع تعقيد عملية العمل وارتفاع وزن العمل الذهني نسبة لوزن العمل الجسدي، سمح بالاقتراب أكثر فأكثر من المضمون الذي يحمله المجتمع الرأسمالي وتحديداً لناحية مأساة الإنسان المغترب التي لم تكن واضحة في المراحل الأولى من تطور المجتمع الرأسمالي. وبالتالي يمكن القول اختصاراً إن العقود الماضية أوصلت المجتمع الرأسمالي إلى نهايته المنطقية، وهنا من الجانب الوجودي في علاقة الإنسان بنفسه وبالعالم من حوله مما يسمح بالقول إن الرأسمالية وحتى منتصف القرن العشرين سمحت بإبراز الجانب الاقتصادي–السياسي للماركسية، بينما ومنذ منتصف القرن العشرين وتحديداً في العقود الماضية سمحت بظهور الجانب الفلسفي من الماركسية وتحديداً حول أزمة المجتمع الرأسمالي كنمط حياة، وتحديداً في كون الرأسمالية تفرغ الوجود الإنساني من معناه وتجعل الإنسان «دودة» استهلاكية على حد تعبير ألبرتو مورافيا. وإذا استخدمنا كلمات مكسيم غوركي، تكثيفاً يمكن القول إن المرحلة الأولى من الصراع الثوري حاولت بشكل أكبر الإجابة عن سؤال «كيف نعيش؟»، بينما المرحلة الحالية من العملية الثورية وإضافة إلى الإجابة عن سؤال كيف نعيش، تتطلب الإجابة وبشكل متزامن عن سؤال «لماذا نعيش؟» كون تطور الرأسمالية نفسه فرض قضية معنى الحياة على جدول الأعمال، وهذا باعتراف عتاة منظري الرأسمالية اليوم في كون عصرنا اليوم هو «عصر المعنى».

الأزمة تفترض الإجابة: إفلاس العقل المهيمن

ليس التصدي للإجابة عن معادلة الـ«كيف ولماذا نعيش» ترفاً نظرياً بل هو في صلب الصراع لحماية البشرية الذي هو نفسه الانتقال بها نحو نموذج إنساني للحياة. فالصراع الطبقي وإن كان في نهاية التحليل يحتكم إلى قوانين الاقتصاد السياسي، ولكننا لا يمكن أن ننسى للحظة واحدة أنه يتحمور حول تحقيق حاجات الإنسان المادية والروحية التي هي وظيفة الاشتراكية على حد تعبير ستالين. وغير ذلك هو طمس الحياة بملامح التحليل الاقتصادي السياسي، أي طمس حياة الإنسان وتطوره كفرد له أبعاده العاطفية والجمالية. فالأخيرة ليست إلا أداة للوصول إلى الأولى. وهذا يدفعنا إلى القول إن الاقتصادوية اليوم حاضرة في تغييب النقاش حول نمط الحياة الذي يشكل مادة التشويه والحرب الثقافية والممارسية التي تمارسها الإمبريالية. فالقول بأن القمع الهجين افترض تعميم «حلم السعادة الليبرالي» هو اليوم أمام أزمة عميقة بسبب الأزمة التي طالت هذا الحلم بعد استفحال تناقضاته «على وقع الأزمة الاقتصادية التي قلصت هوامش الرفاه الوهمي في الغرب بشكل خاص وجففت واحات الهروب من الأطراف نحو المركز «الحلم»»، أي بعد انكشاف الفراغ الداخلي لنمط الحياة الاستهلاكي الذي أوصل الإنسان على مستوى العالم للسؤال حول معنى الحياة، نقول، إن أزمة القمع الهجين الذي ميّز الرأسمالية ما بعد طفرة الرفاه و«الرشوة التاريخية» التي قامت بها القوى المهيمنة، أوقع هذه القوى في أزمة هيمنتها. ولهذا فهي اليوم، وبسبب غياب هوامش أخرى يمكن لها أن تتوسع إليها اتساعاً «ما تشهده من مواجهة من قبل الدول التي تشكلت بشكل أساس على قاعدة الثورات الاشتراكية، أي الصين وروسيا بالتحديد» وعمقاً «في تضمنها المستوى المادي والعقلي للإنسان، وأيضاً في استنفادها شبه الكامل لحدود الطبيعة التي تسمح بالحياة على الكوكب»، بسبب غياب هوامش التوسع تلك فإن المجتمع الرأسمالي ككل أمام أزمة وجودية. وهذا لا يعني فقط دول المركز، بل يعني كامل المجتمع البشري، الذي يتبع إلى هذا الحد أو ذاك نمط الحياة الاستهلاكي–البضاعي، ومعه يتبع بالضرورة سردية الليبرالية الفردية.

اليوم نحن أمام الانتقال إلى ماركس على كل المستويات وهذا الانتقال ورفع لوائه مشروع ضروري في عملية الصراع لمنع قوى العالم القديم من توظيف هذا التعطل لصالحها

إن ازمة هيمنة عقل هذا النموذج تفرض بالضرورة تعطّلاً لدور البنية الفوقية ومعها كامل منظومة القيم والعادات والأخلاق والحقوق والعلوم والسياسة التي تستند إلى الديمقراطية الشكلية للبورجوازية والليبرالية ضمناً. هذا التعطل نراه في كامل المشهد الثقافي والفكري والأكاديمي والعلمي والفني والسياسي للعالم الذي لا يزال ينتمي إلى هذا الحد أو ذاك لقاعدة الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية. ومن هنا نرى أن من يملك هوامش هذا الإفلات من أرضية الإمبريالية وفي مواجهة معها يحمل ملامح كسر هذا التعطل الذي يأخذ بشكل أساس مظهر الإبداع على حساب العقل «الرث» الذي يجري تعميمه من قبل قوى العالم القديم، وفي أقصى أشكاله تعطيل العقل والوقوع في إطار «الجنون» والسواد الوجودي وعياً وممارسة، أي تعطل النشاط البشري نفسه. ولكن، هذا التفلت وإن كان يحصل في مستويات محددة وضيقة «اختراقات علمية تقنية، وتطوير في الإبداع السياسي لسلوك هذه الدولة أو تلك على حساب الانحطاط العلمي والسياسي للدول الإمبريالية بشكل خاص» لن يتكمل دون الانتقال إلى نموذج اجتماعي نقيض «على قاعدة اقتصادية إنتاجية نقيضة حكماً» للمجتمع في إطاره الاستهلاكي حيث يحصل تحويل لعلاقة الفرد بعالمه، وحده القادر على ضخ معنى في عالم الإنسان، وبالتالي تماسك للإنسان ولنشاطه ولعقله بشكل خاص، وتماسك للمجتمع بشكل عام. ضخ المعنى عبر تحويل دور الفرد من متلق سلبي إلى منتج فاعل في تقرير مصيره ومصير الآخرين، أي عبر اكتمال معادلة ماركس بشكل أساس حول اكتمال وجود الإنسان الجمالي من خلال تحقيق الذات. ومجدداً، إن عصر الليبرالية شكل قاعدة تاريخية لكي تصير معادلة تحقيق الذات الهيغلية ممكنة. بينما اليوم مطلوب تحويل هذا الممكن إلى واقع، أي في كسر «الشكل» الاغترابي الفردي، وتحرير «الجوهر» الجماعي لتحقيق الذات. وهكذا نحن اليوم أمام الانتقال إلى ماركس على كل المستويات. هذا الانتقال ورفع لوائه مشروع ضروري في عملية الصراع لمنع قوى العالم القديم من توظيف هذا التعطل لصالحها عبر جر الملايين إما نحو البربرية، أو الانتحار المباشر.

هذه هي الخلاصات الأساسية من السلسلة الأخيرة بالتحديد والتي سنحاول في المواد اللاحقة البحث بشكل أكثر تفصيلاً في كل مستوى من مستويات أزمة العقل المهيمن حقوقياً وقيمياً وعلمياً وفنياً وسياسياً، وإن كنّا مررنا على بعض من جوانبها سابقاً.

وجها الثورة الثقافيـة القادمة

من المهمات الرئيسية التي تواجه الثورة الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين تسهيل وصول الجماهير إلى قمم الثقافة الإنسانية، أي تمكين جميع الناس من الوصول إلى الثقافة. كان لينين يقول: «الفن للشعـب».

ولكنه يضيف على الفور: «لكي يستطيع الفن أن يقترب من الشعب ويستطيع الشعب أن يقترب من الفن، يجب علينا قبل أي شيء رفع مستوى الثقافة والتعليم العام».

وبالنظر إلى أن الطابع الصناعي الذي تتخذه اليوم وجوه عديدة من الإبداع الفني والنشر الجماهيري للأعمال الفنية، فإن التقدير الصحيح لهذه القضايا هو الشرط الذي لا بد منه لاتخاذ قرارات صحيحة في حقل السياسة الثقافية.

إن هدف الثورة الاشتراكية هو، في الحقل الثقافي أيضاً، إزالة عواقب التقسيم الرأسمالي للعمل. وحل هذه القضية يفترض عملية طويلة تنطوي على تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة.

وقضايا الثورة الثقافية التي ستبذل الجهود من أجل حلها في البلدان التي ستشهد الثورة الاشتراكية القادمة تتضمن تحديث وتخفيف أعباء الحياة الجارية، وأسلوب الحياة، وبيئة العمل. من هنا كانت ضرورة التفكير نظرياً في محتوى مفهوم الثورة الثقافية ذاته، وتحديد مختلف وجوه هذه العملية. إذ يمكن التمييز بين عمليتين رئيسيتين تتناولان ميادين مختلفة من الحياة رغم كونهما مترابطتين وغير قابلتين للانفصال.

أولى هاتين العمليتين ما نسميه بصيرورة الثقافة الديمقراطية، ورفع المستوى التعليمي العام والتنشئة التكنيكية والمهنية، وتغلغل الثقافة والفن في أوسع فئات السكان.

ومن جهة أخرى، فإن انتشار الثقافة بحد ذاتها ليس كافياً لحل جميع التناقضات القائمة، وردم الهوه التي انحفرت منذ أجيال بين الجماهير والثقافة. فهو يسمح قبل كل شيء بسد الحاجات على مستواها الحاضر الذي يخضع بقدر كبير لمتطلبات هذه الحياة التي سماها ماركس «إعادة الإنتاج»، وهي موزعه بين عمل بسيط، لا تتطلب كفاءات ثقافية خاصة، وبين إعادة إنتاج قوة العمل، حيث الثقافة لا تلعب حتى الآن سوى دور من المرتبة الثانية «كوسائل للتسلية على سبيل المثال».

والعملية الثانية أكثر تعقيداً بكثير، وهي وحدها تأتي بحل مبدئي للتناقض بين المشاهد والفن، لأنها تتناول وضعية ودور الثقافة في حياة الناس، ومستوى الحاجات الفنية. فالمقصود بصورة أساسية هو إزالة التناقض بين العمل وبين طاقات الناس الثقافية.

أخبار ثقافية

مجلة التراث العربي

صدر العدد الجديد من مجلة التراث العربي، المجلة الفصلية التي يصدرها اتحاد الكتاب العرب، وتضمن العدد الجديد مجموعة من المواضيع حول اللغة العربية والأدب والشعر، وتاريخ اللغة العربية والبلاغة والنقد والفلسفة، بالإضافة إلى مواد من التراث مثل لهجة الحارث بن كعب، في بديع القافية في خزانة الحموي، أهمية البنى الأسلوبية المتكررة في رسالة الحياة، وتضمن العدد الجديد من مجلة التراث العربي أيضاً موادّ عن المعالم التاريخية والتراث الأدبي الذي يمثل جزءاً مهماً من الثقافة العربية التي تعتبر من أهم مقومات ودعائم مواجهة الغزو الثقافي ومواجهة الليبرالية الأمريكية الحديثة.

أول سفينة ذكية

تم تسليم أول سفينة أم ذكية غير مأهولة للأبحاث العلمية في العالم «سحابة تشوهاي» رسمياً للاستخدام في 12 كانون الثاني الحالي، وذلك بعد إكمال أهداف ومهام التجارب البحرية المختلفة بنجاح. ويبلغ طول السفينة 88،5 متراً، وعمقها 6،1 أمتار، مع إزاحة تصميمية تبلغ حوالي 2100 طن، وسرعة قصوى تبلغ 18 عقدة وسرعة اقتصادية تبلغ 13 عقدة. وتحتوي السفينة على سطح خلفي واسع، والذي يمكن أن يحمل مجموعة متنوعة من معدات النظام غير المأهولة الجوية والبحرية والغواصة مع أدوات مراقبة مختلفة، ويمكنه أداء مهام المسح البحري الشامل ورسم الخرائط وغير ذلك.

كانوا وكنا

في الصورة: قادة الحزب الشيوعي في سورية ولبنان وقادة النقابات العمالية يوم إطلاق سراحهم من سجن قلعة أرواد بتاريخ 18 كانون الثاني 1928، والذين اعتقلوا بداية عام 1926 على خلفية المشاركة في الثورة السورية الكبرى ودعمها على صعيد الحركة الجماهيرية والعمالية والإعلام. وعند وضع بلاطة تحمل أسماء نزلاء قلعة أرواد إبان عهد الاستعمار الفرنسي، جرى تجاهل أسماء قادة الحزب الشيوعي والنقابات العمالية.

نفذ ثمّ استمتع!

شركة «العب جيداً» «LEGO» المشهورة في تصنيعها للعبة تركيب مكونة من قراميد ملونة بلاستيكية على شكل متوازي مستطيلات أو مكعبات، يلعب بها الأطفال بدعم من مخططات للعبة ذاتها في بناء مجسّمات ضمن أشكال مسبقة الصنع. سألت هذه الشركة في نهاية تعريفها عن نفسها عبر قناتها الرسمية على منصة يوتيوب: هل تعلم أنه وسطياً، كل شخص على هذا الكوكب يملك 90 قرميدة بلاستيكية مصنوعة من قبل LEGO؟ استمر بالبناء. استمتع!

■ حسين خضور

أكثر نموذج فاقع يمكن رؤيته اليوم عن القوالب الجاهزة هو الدراما التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية

سنجيب عن سؤالهم على الرغم من أنهم قد استخدموا معنا إحدى أدوات الاستفهام الصارمة التي تقيّد التفكير بإعطاء إجابة ضيقة بين حدين متناقضين «نعم – لا». إجابتنا هي: نعم، لدينا علم بذلك، لكن من قال لكم أننا منذ البداية موافقون على ألعابكم تلك!

مقدمة هذه المادة الصحفية القصيرة قد تعطي انطباعاً أننا مبالغون في تسليط الضوء على مجرد تفصيل بسيط مكون من قرميدة بلاستيكية مصنوعة من شركة «LEGO» يلعب بها الأطفال منذ حوالي السبعين عاماً. لذلك اسمحوا لنا بدعوتكم لمتابعة قراءة المادة بالنظر إلى هذا التفصيل الصغير ضمن سياقه التاريخي.

تأسست شركة «LEGO» في عام 1932 لكنها لم تصل إلى السوق العالمية إلا بعدما أدخلت ألعابها ضمن السيستم «المنظومة الرأسمالية» على حسب تعبيرهم في مقطع فيديو نشروه السنة الماضية يلخّص مسارهم خلال 80 عاماً. لكننا نعتقد أنّ الحاجة الضرورية للبناء بعد الحرب العالمية الثانية قد أعطت الشركة الإمكانية كي تحتل مساحة كبيرة في سوق ألعاب الأطفال عبر تنفيذ فكرتهم من خلال المجهود المسلوب للعمال في مصانعهم. وإذا صح التصويب فإنّ المفصل الأساسي الذي نقترحه للمسألة، ليس شركة «LEGO» بالتحديد، إنما آلية عمل منظومة رأسمالية، ولعبة التركيب هي مجرد مثال لتسليط الضوء على مسألة تقييد الإبداع والخيال، فعندما ينمو الأطفال داخل هذه المنظومة، وهم ينفّذون تعليمات ورقة وضع فيها مخطط لشكل مجسّم مسبق الصنع، سيصل الأطفال له في نهاية المطاف وهم يضعون المكعّب فوق المكعب، يمكننا القول: إنّ إحدى سمات الرأسمالية تتجسد في تأطير الإبداع، وتحجيم الخيال.

نعتقد أنه من خلال الفن يمكننا تلمّس التحول النوعي في سيرورة تطور الرأسمالية، وربما فيلم الأزمنة الحديثة «1936» للممثل تشارلي تشابلن يمكن أن يكون نقطة علام لرؤية هذا التحول النوعي من تشكيلة اقتصادية رأسمالية عملت في بدايات ولادتها داخل أحشاء الإقطاعية على تطوير عمل الدماغ البشري من خلال تطويرها للقوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية التي نشأت عنها، إلى أن وصلت اليوم لتصبح منظومة احتكارية ليست ضاغطة على النمو الطبيعي للدماغ البشري فحسب، إنما أيضاً على كافة عناصر الطبيعة. «فإن أية خطوة إلى الأمام تقوم بها الرأسمالية في مجال تطور القوى المنتجة هي خطوة للوراء بالنسبة للإنسان وبالنسبة للطبيعة – فريدريك أنجلس».

إنها مجرد قرميدة بلاستيكية دخلت بيوت قسم كبير من الأطفال في المركز الرأسمالي أولاً، ومن ثم انتشرت في أماكن كثيرة بالكوكب حتى وصلنا إلى يومنا هذا وأصبحت ذهنية نعيش ضمنها، لدرجة أن الفن الذي كان عصياً على يد الرأسمالية في مكنته خلال القرن التاسع عشر أصبح واقعاً اليوم، إنّ القسم الكبير من الإنتاجات الفنية عبارة عن قوالب مسبقة الصنع ينفّذها الفنانون على اختلاف تخصصاتهم. وربما أكثر نموذج فاقع يمكن رؤيته اليوم عن القوالب الجاهزة هو الدراما التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكأن الكاتب الألماني جيرهارت هاوبتمان «1862 – 1946» ترك لنا وصية عبر مقولته:

«الدراما ليست نتيجة جاهزة للفكر بقدر ما هي عملية التفكير ذاتها».

العلم الأحمر فوق المدينة

استقبل الأعداء مولد المجتمع الجديد في روسيا بهدير المدافع، فشنت 14 دولة حملة دامية على الجمهورية السوفييتية الفتية. وكانت الإمبريالية العالمية المتحالفة مع الثورة المضادة الداخلية تريد أن تشد الحبل حول عنق الشعب وأن تغرق في دمائه دولة العمال والفلاحين والوليدة.

غير أن الشعب الذي كان قد تذوق الحرية هب كالرجل الواحد دفاعاً عن الوطن. وقاتل الجيش الأحمر وفصائله العمالية والفلاحية المسلحة ببسالة ضد جيوش الإمبرياليين والثورة المضادة.

وتصور رواية الكاتب الأوكراني أوليس ديسنياك «اجتازت الكتائب نهر الديسنا» تلك المرحلة من مراحل حياة الجيش الأحمر الذي كافح في تلك السنوات الغابرة 1918 – 1920 ضد الغزاة الألمان وأعداء الثورة الداخليين في أوكرانيا.

تتحدث الرواية عن أحد القادة العمال. نيكولاي شورس وهو ليس اسماً من الخيال بل هو آمر في الجيش الأحمر ومنظم أول فيلق سوفييتي أوكراني. كان ابن عامل في سكك الحديد، وأصبح أثناء الثورة قائداً بارزاً برهَن في المعارك عن مثل الثورة. وكان مثالاً للشجاعة والبسالة ونكران الذات، محبوباً بين الأهالي والمقاتلين. سقط نيكولاي شورس في ساحة القتال عام 1919 ولم يتجاوز الـ 24 من عمره. كما تتحدث الرواية عن ديميتري نافودنيوك فهو فلاح فقير نظم الفلاحين الأوكرانيين في أولى فصائل الأنصار لقتال الغزو الألماني. وقد جاء في فصل «العلم الأحمر فوق المدينة»:

كان المطر الرذاذ يتساقط نافذاً حتى العظام. أما الريح فكانت تنفخ في الأشجار والسطوح القرميدية العارية. هبط الليل بارداً. وكانت فيالق الجنود الحمر الذي يقودهم نيكولاي شورس وفصائل الأنصار التي انضمت إليهم يتقدمون دون ضجيج ودون أوامر ودون تدخين كما أمر القائد الآمر.

أبطأوا الخطا قرب تخوم الغابة وهرع رؤساء الكتائب ركضاً إلى القائد الآمر الذي تحقق مرةً أخرى من حسن تفهم الخطة الحربية وأومأ بيده وابتعد عن الطريق مستديراً إلى اليسار وتبعه أحد الفيالق وغاب وراءه في الظلام.

ـ خذوا استراحتكم! ونقل الأمر بطريقة الوشوشة. وكان ديمتري نافودنيوك يسير على رأس فصيلته واثقاً مسبقاً بالنصر الذي كان يستشعره جنوده أيضاً. بل كان كل واحد منهم يشاطر القائد تفاؤله. ولو لم يكن الأمر صادراً من شورس لأنشدوا أغنية من أغاني النصر.

كان مديد القامة. نحيلاً شجاعاً بين الشجعان وأخذ يتقدم نحو العدو واثقاً بنفسه. وأخذت الرشاشات الألمانية ترش، وركض شورس إلى الأمام. كان الرصاص كزخ المطر يزرع الموت من حوله. وأسرع شورس الركض دون أن يخفض رأسه أمام رصاص العدو. كان ذلك إقداماً باسم الثورة. إلى الأمام!

كان الجنود الحمر قد بدؤا يدخلون المدينة وأخذت المعركة تهدأ شيئاً فشيئاً ثم انتهت، وأصبح العلم الأحمر يخفق فوق المدينة.

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 300000
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار